The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

أبريل 2022 م - 1443 هـ | العدد 34

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

التطبيع وحماس ما هو حرام على العرب حلال على تركيا

الصفحة: 2

أحد عشر عاماً على انطلاق الثورة السورية

الصفحة: 5

المبادرة الخليجية والتعنّت الحوثي

الصفحة: 12

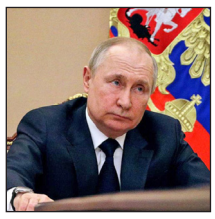

الفشل الحتمي لـ بوتين في أوكرانيا

الصفحة: 15

وزير الخارجية السعودي: «حلب حلبنا»

الأمير محمد بن سلمان وجانب من منتدى الدوحة

لاقت كلمة وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، في منتدى الدوحة الـ 20، السبت 26 آذار/ مارس، عندما توجه للمفوض الأوروبي إثر قوله بأن ماريوبل (مدينة أوكرانية) تعتبر بمثابة حلب بالنسبة لأوروبا».

وأضاف بن فرحان: «حسناً، حلب هي حلب بالنسبة لنا ولكن المشكلة هي.. أتفهم ذلك لكن القضية، تفاعل المجتمع الدولي والطرق التي كان من الممكن أن يكون فيها فعالاً في الأزمتين مختلف تماماً بين الآن وحينها».

وأوضح الأمير، أن «المشكلة هنا تكمن بالاختلاف والحديث عن الوحدة عبر الأطلسي.. ولكن أعتقد يجب أن يكون هناك حوار أفضل مع بقية المجتمع وقلت إن هناك نوعاً من المعارضة في الجمعية العمومية، ذلك ليس بسبب روابط روسيا بالضرورة ولكن بسبب عدم حدوث حوار ناجح بما فيه الكفاية».

وجاء الموقف السعودي تأكيداً لمواقف المملكة الداعمة للشعب السوري وقضيته، وهو ما جاء على لسان سفير بلدهم في مجلس حقوق الإنسان عندما وجه كلمة للمجتمع الدولي تحت عنوان «لا تصدقوهم»، في إشارة إلى النظام السوري وداعميه.

مخالفةً تعهداتها.. موسكو توسّع القصف شمال أوكرانيا

ذكرت وزارة الدفاع الروسية إن قواتها تعيد تجميع صفوفها بالقرب من العاصمة الأوكرانية كييف ومدينة تشيرنيهيف الشمالية من أجل التركيز على مناطق رئيسية أخرى واستكمال "تحرير" منطقة دونباس الانفصالية، وفق ما ذكرت وكالات أنباء روسية.

واستهدف قصف روسي مبنى للصليب الأحمر في مدينة ماريوبول الساحلية المحاصرة في جنوب أوكرانيا، وفق ما كشفت كييف، حيث نبّه مسؤولون من كارثة إنسانية وشيكة.

وأشارت وزارة الدفاع الأوكرانية إلى إن القوات الروسية تركز جهودها على محاصرة القوات الأوكرانية شرق البلاد، وذكرت أمينة المظالم الأوكرانية ليودميلا دنيسوفا ضمن بيان عرض على مواقع التواصل الاجتماعي: "في ماريوبول، استهدف المحتلون مبنى تابعًا للجنة الدولية للصليب الأحمر"، مردفةً أن المبنى استُهدف بغارات جوية وبالمدفعية، نقلاً عن فرانس برس.

إشادة خليجية إقليمية بمحادثات اليمنيين المقامة على أرض المملكة العربية السعودية

عبد العزيز العويشق

قال الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون السياسية والمفاوضات، عبد العزيز العويشق، اليوم الخميس، إن الأجواء في المشاورات اليمنية فاقت كل التوقعات، مشيراً إلى أن المجال مفتوح لكل اليمنيين للمشاركة.

وبيّن أن اتفاق الرياض يشكل خريطة طريق في اليمن، واستكمال بنوده مطلب يمني. ورأى أن المشاورات اليمنية تمثل منصّة لتشخيص الواقع لنقل البلاد من الحرب إلى السلم، فالحل يمني وبأيدي اليمنيين.

كما شدد على أن نجاح المحادثات اليمنية في الرياض ليس خياراً، بل واقع يجب تحقيقه، مضيفاً "نأمل أن تمثل المشاورات فرصة لتحقيق السلام في اليمن".

ومن جهته، أعلن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في اليمن، هانز غرندبرغ، أن "التعاون مع المنظمات الإقليمية سيسهم في حل أزمة اليمن".

وتابع: "نحتاج كل دعم ممكن للوصول إلى حل شامل في اليمن"، مشيراً إلى أن الرياض قادت حوارات يمنية أدت إلى نتائج إيجابية.

يشار إلى أن مشاورات الأطراف اليمنية كانت انطلقت أمس الأربعاء بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض، حيث أكد الأمين العام للمجلس، نايف الحجرف، حينها، أن «الحل السلمي هو السبيل الوحيد للأزمة اليمنية".

ويشارك في تلك المشاورات، التي سوف تستمر أسبوعاً، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانس غروندبرغ، والمبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، والحكومة اليمنية. فيما ستتناول ستة محاور عسكرية وسياسية وإنسانية.

التطبيع وحماس... ما هو حرام على العرب حلال على تركيا

في منتصف أغسطس من العام 2020، أي عقب توقيع اتفاق التطبيع بين دولة الإمارات العربية المتحدة مع إسرائيل، كتب المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن تغريدة على «تويتر»، قال فيها إن «التاريخ لن ينسى من يخون الشعب الفلسطيني ويبيع القضية الفلسطينية»، وأن «سياساتهم البائسة لن تردع الذين يؤمنون بالعدالة والحرية، بل ستمنحهم القوة فقط»، زاعماً أن تركيا سـ«تواصل الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني".

مواقفٌ دفعت الرئيس الأسبق للاستخبارات بالمملكة العربية السعودية، الأمير بندر بن سلطان، للتعجب من الغضب التركي في ظل العلاقات الواضحة والوطيدة بين تل أبيب وأنقرة، وطرح وقتها، على تركيا التي هددت بسحب سفيرها من الإمارات، بعد اتفاق السلام مع إسرائيل، استفساراً، فقال، «هل طلب قادة حماس الهاربون، الذين وجهوا الشكر إلى تركيا من أردوغان، أن يُطرد السفير الإسرائيلي في أنقرة، باعتبار أن ذلك أقرب أو سحب السفير التركي من تل أبيب"، مردفاً أن هؤلاء الأشخاص هم أحد الأسباب الرئيسية في ضياع القضية الفلسطينية.

حرام على العرب

أما حركة حماس الإخوانية، فطالت هجماتها كل الأطراف العربية الساعية للسلام وترسيخ الاستقرار بالمنطقة، فدانت نهاية أكتوبر 2020، قرار الحكومة السودانية تطبيع العلاقات مع إسرائيل، على غرار الإمارات والبحرين، وقالت في بيان: «نعبر عن إدانتنا وغضبنا واشمئزازنا من هذا التطبيع المشين والمهين الذي لا يليق بالسودان، شعباً وتاريخاً ومكانة ودوراً كدولة عمق داعمة لفلسطين وقضيتها ومقاومتها»، ولم تكتف بسيل الشتائم ذاك، بل دعت الشعب السوداني إلى رفض «اتفاق العار".

وتكرر الهجوم الإخواني في 10 ديسمبر العام 2020، حين اعتبرت حركة «حماس» اتفاق تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل «خطيئة سياسية»، وفي 21 ديسمبر 2020، قالت حماس إن الإمارات اصطفت إلى جانب إسرائيل «ضد الحقوق الفلسطينية»، وكتب المتحدث باسم الحركة سامي أبو زهري في تغريدة: «التصريحات التي تصدر خلال زيارات بعض المسؤولين الإماراتيين للاحتلال تجاوزت الحدود، وهي تؤكد الانخراط الإماراتي إلى جانب الاحتلال ضد الحقوق الفلسطينية، ومصالح شعوب المنطقة»، وزعم أن ذلك السلوك «يعكس الدعم الإماراتي اللامحدود للاستيطان والاحتلال".

فيما ادعى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل «يعد خطيئة وسلوكاً مضراً بمصالح الأمة وأمنها، ويمثل خطراً على القضية الفلسطينية وطعنة في ظهر شعبنا وأمتنا".

وفي نهاية سبتمبر 2021، قال حازم قاسم، الناطق باسم حركة «حماس»، إن «استقبال النظام البحريني وزير خارجية الاحتلال لافتتاح سفارة صهيونية بالمنامة جريمة قومية ضد مصالح الأمة»، ودعا «كل القوى الحية في الأمة أن تعلي صوتها الرافض للتطبيع مع الاحتلال الذي لا يخدم إلا المصالح الصهيونية وروايته الاستعمارية".

كما اعتبرت «حماس» في منتصف ديسمبر 2021، زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينيت، إلى الإمارات، «انحداراً قومياً وأخلاقياً، وتخلياً عن فلسطين، ومشاركة لإسرائيل في العدوان على شعبنا ومقدساتنا»، وقال إسماعيل رضوان، القيادي في «حماس»، «إن التطبيع المتسارع لحكومة الإمارات وخطواتها لتعزيز علاقاتها المختلفة مع المحتل الغاصب، يمثل طعنة غادرة لشعبنا، وخيانة للقضية والأمة، ولن يعطي الشرعية للاحتلال على أرض فلسطين»، على حد ذكره.

حلال على تركيا

لكن الحماسة القوية لـ «حماس»، وتشدقها بالشعارات على الدول العربية، تحولت لحركة خائبة ومسلوبة الإرادة مع تركيا، فالعرب كما يبدو في نظر حماس، لا يحق لهم البحث عن مصالحهم أو ممارسة فنون السياسة، وفقط تركيا من لها كل الحق في البحث عن مصالحها و«ممارسة السياسة»، هذا عدى عن تبرير لا يظهر إلا عندما تحشر تركيا وإخوانها في الزاوية، وهي أن تركيا ليست عربية، وبالتالي لا يمكن لومها كما هو الحال مع العرب، أما في حال كان الموقف في صالح سيطرة تركيا وتوسع نفوذها، تتحول تركيا فوراً إلى دولة مسلمة وراعية لجميع المسلمين، لا فرق لديها بينهم، إن كانوا عرباً أم عجماً!

وبالصدد، صدرت منذ بداية العام 2021، إشارات تؤكد توجه تركيا نحو التطبيع مع إسرائيل، دون أن يصدر عن حركة حماس أو تنظيمات الإخوان على اختلاف مسمياتها، أي مواقف مُنبهة ومُحذرة للسلطات التركية، من «الانجرار إلى التطبيع»، كما كانوا يصرحون على الدوام، وقد أشارت صحيفة «يديعوت أحرونوت» في منتصف يناير 2021، إلى أن إسرائيل تشترط على أنقرة إغلاق مكتب حركة «حماس» بإسطنبول، ووقف أنشطة الأسرى المحررين المرتبطين بـ«كتائب القسام»، لإعادة العلاقات كاملة بين البلدين.

لتتحول الإشارات إلى ضوء أخضر تركي، بانتظار الرضى الإسرائيلي، إذ أوردت نهاية مارس 2021، صحيفة «يسرائيل هايوم» عن مسؤول تركي كبير ذكره، إن الحكومة التركية جاهزة لإرسال سفير إلى تل أبيب، بمجرد أن تلتزم الحكومة الإسرائيلية بالرد بالمثل في نفس الوقت، في تأكيد صريح على أن إسرائيل من لا يقبل بالتطبيع، حتى تحصل على ما تريد من تركيا، والأكيد أن «رأس حماس» في تركيا، المطلب الأول لاستعادة «العلاقة الحميمة» التي لطالما جمعت الجانبين، في السر والعلن، وقد أكدت الصحيفة الإسرائيلية أن وجود مسؤولين كبار في حركة «حماس» على الأراضي التركية، هو نقطة الخلاف الرئيسية.

تركيا الساعية للتطبيع

منتصف يوليو 2021، قال متحدث باسم حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، إن تركيا وإسرائيل اتفقتا على العمل من أجل تحسين علاقتهما المتوترة، وذلك بعد اتصال هاتفي نادر بين رئيسي البلدين، حيث اتصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بالرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتصوغ لتهنئته على توليه المنصب آنذاك، ولم يمر وقت طويل، حتى كشف أردوغان، منتصف يناير الماضي، عن محادثات مع نظيره الإسرائيلي، متوقعاً أن يزور الرئيس الإسرائيلي، أنقرة.

استرضاءٌ اعتبرته وسائل إعلام إسرائيلية «فرصة لتحريك العلاقات من جمودها بين البلدين»، فيما كانت لا تزال حماس نائمة في عسل علاقتها مع تركيا، رغم أن أي إجراء مماثل من أي بلد عربي، لم تكن لتفوته دون البروز بدور المحامي عن القضية الفلسطينية.

بينما ذكرت صحيفة «حرييت» التركية، منتصف فبراير الماضي، بأن أنقرة تدير منذ عام ونصف العام، قناة محادثات سرية مع مجموعة دول في المنطقة، من ضمنها إسرائيل، «لربما بهدف إيجاد موطن جديد لحركة حماس»، ووفق التقرير، فإن «المفاوضات الأشد كثافة كانت مع إسرائيل، التي تريد أن يتم طرد نشطاء حماس»، ونوه التقرير إلى أن أنقرة أعلمت «حماس» بأن «أصحاب المناصب العسكرية في حركة حماس لن يمكثوا في تركيا»، وأنها «لن توفر مساعدات عسكرية للحركة»، زاعماً أن أنشطة «حماس» السياسية في تركيا ستتواصل.

وفي التاسع من مارس الجاري، وبالتوازي مع وصول إسحق هرتسوغ، الرئيس الإسرائيلي إلى أنقرة، ضمن زيارة هي الأولى لرئيس إسرائيلي منذ 15 عاماً، أصدرت حماس أخيراً، بياناً خجولاً حول تطبيع تركيا مع إسرائيل، متحدثةً عن زيارة رئيس إسرائيل لـ«دول في المنطقة»، دون أن تتجرأ حتى، على ذكر اسم تركيا أو رئيسها أردوغان.. وكان لسان حال حماس والإخوان يقول، بأن التطبيع حرام على العرب، حلال على تركيا وإسرائيل!

القمة الثلاثية بين مصر والإمارات وإسرائيل:

تطويق إيران... والملف السوري حاضر

برزت القمة الثلاثية التي عقدت بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي وولي عهد أبو ظبي في شرم الشيخ، وسط تداعيات الحرب الأوكرانية التي أدت لارتفاع أسعار الحبوب والطاقة والحديث عن أن الاتفاق النووي مع إيران قد يكون وشيكاً، بالرغم من مناورات روسيا المعرقلة في مفاوضات فيينا الهادفة لإعادة إحياء الاتفاق.

ويمثل الاجتماع أول قمة ثلاثية على الإطلاق لقادة إسرائيل ومصر والإمارات، حلفاء أمريكا الأساسيين في المنطقة، واستشعرت هذه الدول الخطر من العودة لإحياء الاتفاق النووي.

وتعارض إسرائيل بشدة العودة للاتفاق، فيما تعرب القاهرة وأبو ظبي عن قلقهما بشأن دعم إيران للوكلاء في جميع أنحاء المنطقة، لكنهما أكّدا أن إيران قادرة على السباق نحو قنبلة، في غياب أي اتفاق.

وأشارت تقارير إعلام إسرائيلية، إلى أن القمة تناولت في أحد جوانبها زيارة رأس النظام السوري بشار الأسد إلى الإمارات في أول زيارة لدولة عربية منذ 2011، والعودة إلى جامعة الدول العربية.

رغم ترحيب الولايات المتحدة بالقمة الثلاثية، إلا أن الرؤساء الثلاثة أبدو تخوّفهم من إزالة إدارة بايدن الحرس الثوري عن قائمة الإرهاب.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إنها ترحب بالقمة الثلاثية التي عُقدت بين قادة مصر وإسرائيل والإمارات في شرم الشيخ لإجراء محادثات تطرقت لـ«النفوذ المتزايد لإيران في المنطقة".

وصرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، للصحافيين، إن المبعوث الأمريكي الخاص لإيران، روبرت مالي، يجري مشاورات وثيقة مع الشركاء الخليجيين.

حسب الرئاسة المصرية «تناول لقاء الثلاثاء التباحث بشأن تداعيات التطورات العالمية، خاصة ما يتعلق بالطاقة واستقرار الأسواق والأمن الغذائي".

وذكر المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، أن اللقاء شهد التباحث حول أُطر وآفاق التعاون المشترك بين مصر ودولة الإمارات، حيث تم الإعراب عن الارتياح لمستوى التعاون والتنسيق القائم بين الدولتين.

كما تناولت المباحثات عدداً من أبرز الملفات المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث عكست المناقشات تفاهماً متبادلاً بين الجانبين إزاء سبل التعامل مع تلك الملفات. وقد تم التوافق في هذا السياق على تعظيم التعاون والتنسيق المصري الإماراتي لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، والتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة والتهديدات المتزايدة للأمن الإقليمي.

ومنذ الاثنين 21 مارس، استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي بمدينة شرم الشيخ، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات، وعقدا جلسة مباحثات موسعة بحضور وفدي البلدين.

سبقها، وصول رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى مصر، حيث التقى بالرئيس عبد الفتاح السيسي. وهذه هي المرة الثانية خلال الأشهر الستة المنصرمة التي يقوم بها بينيت بزيارة لمصر.

تطويق إيران

أشار تقرير لوكالة «بلومبيرغ» نقلاً عن مصدر وصفته بـ«المطلع»، قوله إن محادثات الإمارات وإسرائيل في شرم الشيخ ركزت على مفاوضات فيينا بشأن النووي الإيراني، وأضاف أن «القمة الثلاثية تأتي تنظيماً من حلفاء واشنطن لأنفسهم في ظل غياب القيادة الأمريكية".

تضغط الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل على الولايات المتحدة لصياغة استراتيجية أمنية في حالة إحياء الاتفاق النووي، بما في ذلك تعزيز الدفاع الصاروخي وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

في غضون ذلك، بدأت مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم، محادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن الدعم المحتمل في الوقت الذي تضغط فيه موجات الصدمة من عدوان موسكو على اقتصادها.

سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت خلال اللقاء الثلاثي الدفع باتجاه إنشاء تحالف ضد إيران، تشارك فيه إسرائيل ومصر والأردن ودول خليجية، في مقدمتها السعودية والإمارات، وتركيا.

وحسبما ما ذكره موقع «واي نت» الإسرائيلي، يأتي هذا اللقاء في إطار «هندسة إسرائيلية كاملة من أجل تطويق إيران»، وجرى تنسيق اللقاء بصورة سرية، في الأيام الأخيرة الماضي.

أيضاً، جرت محاولات من بينيت، خلال اللقاء، لتخفيض التوتر الحاصل مؤخراً بين الولايات المتحدة والإمارات، إثر رفض الأخيرة وكذلك السعودية زيادة إنتاج النفط فيها على خلفية العقوبات على روسيا، بعد غزوها أوكرانيا، وزيارة رئيس النظام السوري إلى الإمارات، الأسبوع الماضي، وسط استياء أمريكي، حسبما ذكرت صحيفة «هآرتس".

وذكرت الصحيفة، بأنّ بينيت سعى لإقناع الإمارات والسعودية بزيادة إنتاج النفط فيهما، «بهدف تقلص تعلق العالم بالنفط الروسي والإيراني".

وتحاول إسرائيل مساعدة مصر بإيجاد مصادر بديلة لإمدادها بالقمح، إذ إن قرابة 85% من استهلاكها للقمح مصدره روسيا وأوكرانيا، وتضرر إمدادها بالقمح بسبب الحرب، الأمر الذي تسبب بغلاء الأسعار في مصر. «واللقاء يضع إسرائيل في مكانة دافع للاستقرار الإقليمي»، وفق الصحيفة نفسها.

تحدث القادة الثلاثة عن الحرس الثوري الإيراني، وما تردد عن احتمال أن تقوم إدارة بايدن بإزالة المنظمة من قائمة المنظمات الإرهابية، من أجل إبرام اتفاق نووي في فيينا، حسبما ذكر موقع «تايمز أوف إسرائيل".

وفي وقت سابق الجمعة، أصدر بينيت ووزير الخارجية يائير لابيد بياناً مشتركاً، أعربوا فيه عن قلقهم بشأن الخطوة المحتملة، قائلين: «حتى الآن، تحاول منظمة إرهابية تابعة للحرس الثوري الإيراني قتل إسرائيليين وأمريكيين معينين حول العالم. لسوء الحظ، لا يزال هناك تصميم على توقيع الاتفاق النووي مع إيران بأي ثمن تقريبًا - بما في ذلك القول إن أكبر منظمة إرهابية في العالم ليست منظمة إرهابية. هذا سعر مرتفع للغاية ".

وأضاف الموقع، كان موضوع الدفاع الجوي موضوعاً رئيسياً خلال اجتماع يوم الثلاثاء. قدم بينيت رؤيته لشبكة دفاع جوي إقليمية، التي من شأنها أن تشمل نظام دفاع جوي بالليزر، كان رئيس الوزراء قد روج له. وتأتي مناقشة الدفاع الجوي بعد أسابيع من تصعيد مليشيا الحوثي في اليمن لهجماتهم الصاروخية والطائرات بدون طيار على الإمارات، وبعد أيام من إطلاق الحرس الثوري الإيراني 12 صاروخ كروز بالقرب من القنصلية الأمريكية في أربيل.

وسبق أن التقى بينيت آخر مرة مع السيسي في سبتمبر، في أول قمة من نوعها بين القادة المصريين والإسرائيليين منذ أكثر من عقد، كما التقى رئيس الوزراء مع آل نهيان في ديسمبر.

الملف السوري حاضر

زيارة رئيس النظام السوري بشار الأسد لدولة الإمارات العربية المتحدة يوم الجمعة الماضي، كانت حاضرة في مناقشات القمة الثلاثية، حيث كان يستضيفه ولي العهد محمد بن زايد آل نهيان، حسبما أفادت فيه تقارير إعلامية إسرائيلية.

وتحدثت صحيفة «إسرائيل هيوم» أن رئيس الوزراء نفتالي بينيت بحث في شرم الشيخ مع قادة مصر والإمارات إمكانية عودة سوريا إلى الجامعة العربية، وتداعيات ذلك على إسرائيل والمنطقة.

وقالت الصحيفة إن إسرائيل ترى أن الرئيس بشار الأسد «غير مؤهل كقائد شرعي» لسوريا، لكنها أضافت أن «مصلحة إسرائيل الأولى هي انسحاب القوات الإيرانية من سوريا... والعلاقة الممتازة بين إسرائيل والإمارات قد تؤدي إلى نشاط منسق حول هذه القضية".

من جانبها، أفادت تايمز أوف إسرائيل، بأنّ بينيت، ينظر بقلق إلى عودة الأسد المطردة للقبول في العالم العربي. وحسب الموقع، عرض آل نهيان على نظرائه مزيداً من المعلومات حول زيارة يوم الجمعة، التي يعتبرها مكتب بينيت «مثيرة للتفكير".

وفي سياق متصل، أشارت موقع «واي نت» الإلكتروني، إلى أن بن زايد طرح خلال اللقاء أبرز النقاط التي ناقشها مع رئيس النظام السوري بشار الأسد، الذي زار الإمارات، يوم الجمعة الماضي.

تزامناً مع هذه الأنباء، سارع وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، صباح اليوم الأربعاء، بالذهاب إلى دمشق، على رأس وفد رفيع المستوى، لبحث «سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين".

كشفت الخارجية في بيانها أنه «ضمن جدول أعمال هذه الزيارة، إجراء محادثات مع كبار المسؤولين السوريين حول تطوير العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية والوضع الدولي".

تعدّ القمة الثلاثية أحدث التطورات في اتفاقات (ابراهام) 2020، التي شهدت تطبيع إسرائيل للعلاقات بالإمارات والبحرين والمغرب في الاتفاقات التي توسطت فيها إدارة ترامب. في حين أن إدارة بايدن لم تتمكن حتى الآن من توسيع هذه الاتفاقات.

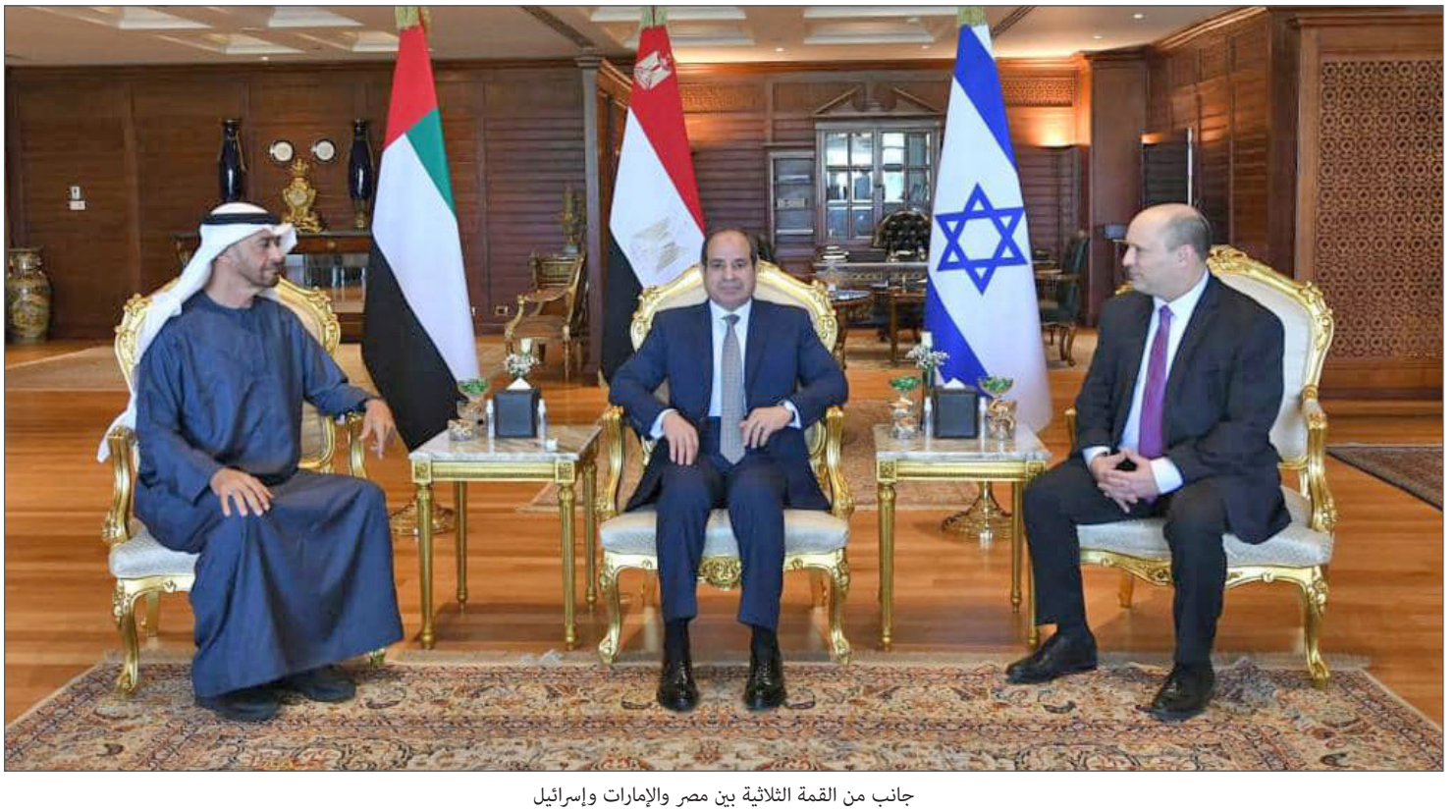

جانب من القمة الثلاثية بين مصر والإمارات وإسرائيل

إيران وصناعة الموت: إعلانات شغوفة لبيع سلاحها بانتظار رفع العقوبات

يبدو النظام في إيران، متشغفاً لرفع العقوبات الأمريكية عنه، ليس أبداً بهدف رفع الضائقة الاقتصادية التي يحيا فيها الشعب الإيراني، بل بغية فتح الأبواب مشرعة أمام طهران، للاستثمار في أسواق صناعة الموت، عبر السماح لها بتصدير الأسلحة واستيرادها من حلفائها، دون أن يكون هناك عوائق تعترضها في هذا السياق.

ذلك ما قد أشار إليه، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية محمد باقري، في بداية فبراير الماضي، عندما أكد إنه إذا تم رفع العقوبات الأمريكية، فستصبح بلاده «أحد أكبر مصدري الأسلحة في العالم»، مضيفاً: « حققت طهران، الاكتفاء الذاتي في مجال السلاح، مع الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، والطائرات بدون طيار المتطورة والمتعددة الاستخدامات، والقوة البحرية المكتفية ذاتياً، وتصميم الطائرات ومجموعة كاملة من المعدات، لم نعد بحاجة إلى مساعدة الآخرين".

إعلانات تسليحية بالجملة

وبجانب انتظار طهران رفع العقوبات الأمريكية عنها، و(هو أمر مرجح في حال عقد الأطراف الدولية المجتمعة مع طهران في فيينا، أي اتفاق نووي جديد)، تواصل طهران استعراض بضاعتها من أدوات الموت والقتل العشوائي، وبالصدد، أفادت وكالة «تسنيم» الإيرانية، بداية فبراير الماضي، بأن الحرس الثوري كشف عن صاروخ باليستي أسمته (خيبر شكن)، وزعمت إنه قادر على إصابة أهداف على بعد 1450 كيلومتراً، بمناسبة الذكرى 43 لانتصار ما تسمى بـ "الثورة الإسلامية".

وبحسب «تسنيم» آنذاك، اعتبر صاروخ «خيبر شكن» أو «كاسر خيبر» من الجيل الثالث لصواريخ الحرس الثوري بعيدة المدى، حيث «يصل مداه الى 1450 كم، ويعمل بالوقود الجامد، ولديه إمكانية المناورة لتخطي الدروع الصاروخية والأنظمة المضادة للصواريخ»، وفق الادعاء الإيراني.

بينما قال رئيس هيئة الأركان العامة الإيرانية محمد باقري، إن قدرات بلاده الصاروخية «ستتعاظم يوماً بعد يوم وعلى الصعيدين الكمي والنوعي»، في «مواجهة المعتدين والاستكبار العالمي والصهاينة»، خلال مراسم إزاحة الستار عن الصاروخ «خيبر شكن»، إذ نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن باقري، أن «أعداء الله والإسلام والثورة والجمهورية الإسلامية، لا يفهون سوى لغة القوة»، ووصف أولئك بأنهم: «لعبة بيد الاستكبار والصهيونية العالمية»، على حد زعمه.

تساهل أمريكي مع طهران

وفي الوقت الذي تعتبر فيه القوة الصاروخية الإيرانية تهديداً لكل دول المنطقة وشعوبها، إذ تستخدم إيران صواريخها بشكل عشوائي في استهداف أي بلد في محيطها، لا يتوافق مع توجهاتها التوسعية تحت صبغة الطائفية، يحمل الموقف الأمريكي الساعي لإبرام اتفاق نووي مع طهران، كثيراً من التساهل معها.

وضمن محاولته للالتفاف على إعلانات الأسلحة الإيرانية، علق المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية نيد برايس، رداً على سؤال حول ما إذا لديه أي تقييم حول ذلك الصاروخ، وما إذا كان يشكل خطراً على جنود واشنطن والحلفاء في المنطقة، بالقول: «لم أر إعلان إيران عن امتلاكها لبرنامج الصواريخ الباليستية الجديد. لذا، ليس لدي أي شيء محدد لأقوله حول ذلك، ومع ذلك، فقد تابعنا باستمرار عمل إيران على تحسين برنامج الصواريخ الباليستية، ونحن ندرك تماماً التهديدات الإقليمية التي يشكلها هذا البرنامج»، في إجابة بدى فيها الجانب الأمريكي وهو يتهرب من التصادم المباشر مع طهران، خشيةً ربما من إفساد ما قد تم ربما التوصل له في فيينا، من تفاهمات لم تترجم إلى اتفاق حقيقي بعد.

وعما إن كان كشف طهران عن ذاك الصاروخ الذي يبلغ مداه 1450 كيلو متراً، رسالة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، ذكر كيربي: «نرى أنشطتهم الضارة أكثر من الرسائل، أعني، إنها أنشطة خبيثة في حد ذاتها، إنهم يزعزعون الاستقرار في المنطقة، إنهم يدعمون الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة»، لكنها لم تبدو أكثر من محاولة أمريكية للوم إيران، مع عدم محاسبتها بشكل فعلي، وهو ما يعني استمرار طهران ومواصلتها أنشطتها التخريبية المعتادة.

والدليل، إنه لم تمر أيام كثيرة، حتى كشفت إيران منتصف فبراير، عن عشر منظومات دفاعية متطورة من الصواريخ والمعدات في مجال القتال البري والمصنوعة محلياً، حيث قال خلال حفل إزاحة الستار، وزير الدفاع الإيراني محمد رضا آشتياني: «إيران أصبحت قوة مقتدرة بمعنى الكلمة في الشرق الأوسط، ومن القوى المؤثرة على الساحة الدولية". وتابع: «أنظمة الدفاع الحديثة التي تم الكشف عنها، تشمل مجموعة متنوعة من صواريخ أرض-جو والصواريخ الخاصة بالمروحيات والمسيرات بمواصفات وإحداثيات مختلفة، تم تصميمها خصيصاً لاحتياجاتنا الدفاعية، كما طورنا أنواع الذخيرة الذكية بعيدة المدى والدقيقة، لسلاح المدفعية ومدافع الهاون.. وزيادة نطاق ودقة هذه الاسلحة في التدمير تعد من السمات الرئيسية لأنظمة الدفاع هذه»، وفق إعلانه.

المسيرات بجانب الصواريخ الباليستية

وبجانب تلك المزاعم عن الأسلحة، أفاد قائد الوحدات الفضائية في القوة الجوية-الفضائية للحرس الثوري الإيراني، علي جعفر آبادي، نهاية فبراير، بأن «قوة المسيرات الإيرانية أصبحت معضلة كبيرة للأعداء»، وقال: «عندما ننظر اليوم إلى آراء القادة العسكريين ومراكز الفكر الأجنبية، لم يعد الحديث عن قدرة إيران الصاروخية فقط، بل يصرحون أن قوة الطائرات بدون طيار الإيرانية تشكل أيضاً معضلة وإشكالية كبيرة بالنسبة لهم".

ولربما كانت واشنطن تعتقد أن تلك المسيرات بعيدة عنها، ولا تشكل خطراً عليها، لكنها لن تعود للتفكير بتلك الطريقة، عقب أن اتهم وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، نهاية فبراير، إيران بتسليم فنزويلا تقنيات لتصنيع طائرات بدون طيار على أراضيها، حيث قال غانتس في تغريدة عبر «تويتر» إنه كشف خلال لقائه القادة اليهود في مؤتمر الرؤساء، أن «فنزويلا تطور طائرات «مهاجر» الإيرانية المتطورة بدون طيار، وتتلقى تحويلات إيرانية من الذخائر الموجهة الدقيقة»، لافتاً إلى أن «هذا يسلط الضوء على أن إيران تشكل تحدياً عالمياً وإقليمياً، وليست مجرد تهديد لدولة إسرائيل".

وقد ذهب القائد العام للجيش الإيراني، اللواء عبد الرحيم موسوي، مع هذا الرأي، في منتصف مارس الجاري، عندما قال إن «قدرة ايران المتفوقة في مجال الطائرات المسيرة، ستلعب مستقبلاً الدور الأساس في تحديد مصير ساحة المعركة»، مستكملاً: «إن الاكتفاء الذاتي في البلاد بدأ من القوة الجوية من خلال تصنيع القطع الغيار الذي يعد من أعماله الكبرى، ويعتبر الآن إلى جانب الطائرات المأهولة قوة متفوقة في مجال الطائرات المسيرة، وفي ظل البرنامج العشريني الذي يتابعه، سيلعب مستقبلاً الدور الأساس في تحديد مصير ساحة المعركة.. هذه المفاخر تحققت بالعزة والاستقلال وعلى يد شباب البلاد الأعزاء تحت قيادة امامي الثورة الإسلامية»، وفق زعمه.

وأياً كانت حقيقة هذه البروباغندا الإعلامية الإيرانية، الساعية إلى إظهار طهران وكأنها باتت تمتلك كل أسرار وتقنيات الأسلحة الحديثة والمتطورة، إلى درجة أن المتابع قد يخال له إنها ستتفوق بعد وقت قليل، على دول كالولايات المتحدة والأوروبيين، في دقة وقوة أسلحتها، لكن يبقى أن النية والعزم الإيراني موجود بالسعي في الاستمرار بتصنيع تلك الأسلحة أياً كانت جودتها أو رداءتها، ما دامت تقتل بلا حساب، وتفتك بلا عقاب، والحال في سوريا واليمن وأخيراً القصف الذي طال إقليم كُردستان قبل أيام جزافاً، خير دليل على فظاعة الأسلحة الإيرانية ولا عقلانيتها.

اقتصاد منهك وانسداد للأفق السياسي

أحد عشر عاماً على انطلاق الثورة السورية

حنين جابر

مرّت الذكرى الـ 11 لانطلاق الثورة السورية تزامناً مع الحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا، في مشهد يعيد لذاكرة السوريين التدخل الروسي لمصلحة الأسد ضد معارضيه.

تحولت الثورة التي انطلقت في 15 من آذار 2011، لاحقاً إلى حرب عنيفة، استخدم فيها النظام السوري أسلحة ثقيلة، فيما دخلت جماعات متشددة الأراضي السورية، وسيطرت على مساحات واسعة من البلاد.

وبعد 11 عاماً، يبدو الوضع اليوم أسوأ من أي وقت مضى، أمام غياب الحلول الجدية وانقسام البلاد إلى 4 مناطق تخضع لسلطات مستقطبة ومدعومة من القوى الدولية المتصارعة.

كل ذلك وحجم الكارثة يزيد، والأعوام الـ 11 مثقلة بحصيلة قتلى تجاوزت النصف مليون، وعشرات الآلاف المفقودين والنازحين، فضلاً عن نزوح وتشريد أكثر من نصف السكان داخل سوريا وخارجها ودمار البنى التحتية واستنزاف الاقتصاد.

وفي كل عام، يحيي السوريين خارج سيطرة النظام، وفي ساحة وسط مدينة إدلب، تظاهر أكثر من خمسة آلاف شخص، رافعين ليس فقط شعار «ثورتهم» بل أيضاً لافتات منددة بغزو روسيا، التي يعدونها عدواً لدوداً لهم، لأوكرانيا.

وتظاهر الآلاف أيضاً في مدن أخرى، مثل الباب وإعزاز، واقعة تحت سيطرة فصائل موالية لأنقرة في شمال سوريا.

دعت «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) إلى مظاهرات شعبية في مناطق نفوذها بشمال شرقي سوريا، لأول مرة احتفالًا بذكرى الثورة السورية،

ومع بدء التجمع للتظاهر، تداول ناشطون وشبكات محلية عبر مواقع التواصل الاجتماعي صورًا وتسجيلات مصوّرة تظهر الاحتفالات التي طغت عليها رايات «قسد» وأخرى منها غاب عنها علم الثورة السورية.

يزداد المشهد تعقيداً، مع انسداد التام أمام الحلول السياسية وغياب الجدية من جانب المجتمع الدولي للتوصل إلى حلول للأزمة، إلى جانب انهيار الاقتصاد السوري الذي أنهكته الحرب، حيث بات غالبية السوريين تحت خط الفقر.

انسداد الأفق السياسي

مع حلول الذكرى 11 للثورة السورية، تستمر التصريحات المتعلقة بضرورة الحل السياسي وتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، لكنّ النوايا لا تبدو جدية لتطبيق ذلك على البلاد، في ظل ارتفاع وتيرة إقبال دول عربية على إعادة علاقاتها بنظام بشار الأسد، ما زاد من تعنّت النظام السوري وحليفته روسيا.

وخلال العام الماضي، أجرى وزراء خارجية كل من مصر والأردن وتونس والجزائر والعراق وعُمان، لقاءات مع فيصل المقداد وزير خارجية النظام السوري، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

فقد أعاد الأردن، فتح «معبر جابر» الحدودي مع سوريا، بعد إغلاق دام 60 يوما، إثر تطورات أمنية على الجانب السوري.

الثورة السورية

لم يكن الشق الاقتصادي وحده العامل بالدفع للانفتاح الأردني على نظام الأسد ولاسيما من خلال إعادة إحياء مشروع خط الغاز العربي، لكن العلاقات أخذت أبعاداً سياسية باتصال رأس النظام السوري بشار الأسد بالعاهل الأردني هاتفياً خلال العام الماضي.

فيما قادت الإمارات عملية تطبيع مع النظام بزيارة وزير الخارجية الإماراتي إلى دمشق خلال العام الماضي، في محاولة منها لإعادة سوريا «للحضن العربي» وذلك «بعد عشر سنوات من جمود العلاقات، وانتزاعها من الحضن الإيراني. وسلطنة عُمان لم تغلق سفارتها، وظلت تفتح قنوات التواصل مع دمشق. وأعادت الإمارات والبحرين فتح سفارتيهما في دمشق، نهاية 2018، على مستوى القائمين بالأعمال، بينما فشلت تونس والجزائر في إعادة عضوية سوريا في الجامعة العربية.

كشفت وثيقة مسربة، حصلت عليها صحيفة الشرق الأوسط، عن خطة أردنية لتشجيع عمليات تطبيع عربية واسعة مع سوريا تحت حكم الرئيس بشار الأسد المتهم بارتكاب مجازر بشعة ضد شعبه. وتركز الخطة على خروج جميع القوات الأجنبية من البلاد بما فيها الروسية والأميركية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين والإفراج عن المعتقلين.

وبحسب الصحيفة، تشكل هذه الوثيقة، التي سُميت «لا ورقة» ولا تتضمن جدولا زمنيا، أساس الخطوات التي تقوم بها الدول العربية وسوريا لتطبيع العلاقات. كل ذلك، كان يصب نحو إعادة تأهيل بشار الأسد كرئيس شرعي.

دور المرأة في الثورة السورية

مع اندلاع الحرب الروسية ضد أوكرانيا تبددت الآمال بإحياء الدبلوماسية السورية، وفق محللين، فإن الدبلوماسية السورية قد ماتت الآن. بسبب الانهيار الناتج في العلاقات الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية مع موسكو

يبدو الآن أن أزمة إنسانية غير مسبوقة باتت وشيكة. للتكيف مع هذه البيئة الجديدة، يجب على المجتمع الدولي النظر في تغيير شامل في النهج، وإعطاء الأولوية لتجميد خطوط الصراع واستخدام أكثر استراتيجية للمساعدات وتحقيق الاستقرار وإعادة البناء المستهدف في المناطق الخالية من حكم نظام الأسد.

سيؤدي الصراع في أوكرانيا إلى تفاقم أزمة القمح المدمرة بالفعل في سوريا، مما يزيد من احتمالية حدوث مجاعة. وسيتضاعف هذا بسبب التضخم المتصاعد ونقص الوقود. في هذا الوضع الخطير، يبدو الأسد على وشك أن يصبح ضعيفاً للغاية. إن استراتيجية «التجميد والبناء» لن تكون سياسة تقسيم ولن تعتبر قرار مجلس الأمن رقم 2254 ميتًا أو يضعف الالتزام الدولي به. في الواقع، ستعزز هذه السياسة التصميم الدولي وتزيد من النفوذ لمتابعة أهداف قرار مجلس الأمن رقم 2254.

اقتصاد أنهكته الحرب

أنهكت سنوات الحرب الاقتصاد السوري، قدّر تقرير صادر عن «نقابة عمال المصارف» في العاصمة دمشق، خلال العام الماضي، خسائر الاقتصاد السوري منذ بداية الحرب في 2011 وحتى الآن بأكثر من 530 مليار دولار، أي ما يعادل 9.7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد عام 2010.

وتجاوزت نسبة دمار البنية التحتية 40%، وشملت خسائر المساكن وشبكات الكهرباء والمدارس والمشافي ومرافق الخدمات، وتراجع إنتاج النفط الخام من 400 ألف برميل يومياً إلى أقل من 30 ألف برميل. حسب التقرير نفسه.

وفي حين قدرت أرقام «الإسكوا» خلال العام نفسه (2021) الخسائر الاقتصادية لسوريا بنحو 442 مليار دولار، موزعة على أضرار رأس المال المادي البالغة 117.7 مليار دولار، وخسائر الناتج المحلي الإجمالي البالغة 324.5 مليار دولار.

وأشار تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «الإسكوا» حينها إلى أنّ 82% من الأضرار الناجمة عن الحرب تراكمت في 7 قطاعات تعد الأكثر تطلباً لرأس المال، هي الإسكان والتعدين والأمن والنقل والصناعة التحويلية والكهرباء والصحة. وبات غالبية السوريين تحت خط الفقر، كما يعاني 12,4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وفاقمت العقوبات الغربية المفروضة على دمشق الوضع الاقتصادي سوءاً وخصوصاً لانعكاساتها على حياة السكان.

ودعت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا في بيان في ذكرى الحرب إلى «مراجعة تنفيذ العقوبات المفروضة حالياً على سوريا وآثارها».

وحذر رئيس اللجنة باولو بينيرو «عندما لا تتم مراجعة العقوبات بشكل كافٍ، يمكن أن تؤدي إلى مزيد من أوجه النقص وعرقلة المساعدات الإنسانية للسكان الأكثر ضعفاً، ما يؤثر بشكل مدمر على الجميع باستثناء النخبة السياسية والاقتصادية".

بشار الأسد.. سليل عائلة تمارس القتل والإرهاب منذ 50 عاماً

بعض الدول تعتقد أن نظام بشار الأسد انتصر بمعركته ضد شعبه، وهذا ما دفعهم إلى تغيير موقفهم منه، بعيداً عن الدعوات الغربية للإطاحة به، منذ بداية الانتفاضة الشعبية عام 2011 وما تبعها من تصريحات للرئيس الأمريكي الأسبق، بارك أوباما، ووزيرة خارجيته، كلينتون، ومطالبتهم للأسد بالرحيل.

ثم سحب سفراء الدول الغربية من دمشق وطرد سفراء النظام من بلدانهم، وتعليق مقعد سوريا في الجامعة العربية، وفرض عقوبات اقتصادية أمريكية أوروبية شديدة، طالت كل من المصرف المركزي وقادة الفرق العسكرية والفروع الأمنية، وأقارب رأس النظام، وكل من يقدم الدعم ويشارك الأسد بقتل مناهضي حكمه، بمن فيهم النظامان الإيراني والروسي.

فمن صور قيصر، التي وثّقت قتل المعتقلين والتعذيب الممنهج الذي تمارسه قوات النظام الأمنية التي تدار من قبل أقارب بشار الأسد، إلى قصف المدنيين بالكيماوي مرات عديدة، التي كانت بدايتها في غوطة دمشق الشرقية، في أغسطس/ آب 2013، والتي أودت حينها بحياة 1144 شخصاً جلّهم من الأطفال والنساء، مروراً بالمجازر الطائفية من قبل الفرقة الرابعة بقيادة ماهر، شقيق رأس النظام، إضافة إلى جرائم داعمي النظام، مثل الحرس الثوري الإيراني وأذرعه، مثل «حزب الله اللبناني وميليشيا الحشد الشعبي ولواء فاطميون وحيدريون، وأبو الفضل العباس وفيلق القدس... إلخ".

وخلال تلك الفترة الممتدة من مارس/ آذار 2011 حتى اللحظة الراهنة، ما يزال النزيف السوري مستمراً، من قتل وتهجير وتصفية للمعتقلين الذين يقدر عددهم نحو 250 ألف في سجون الأسد، إلى تدمير شبه كامل للبنية التحتية والاقتصاد الوطني وهجرة الموارد البشرية الشابة التي يعوّل عليها في بناء الأوطان.

من جهتها، وثّقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 6.9 ملايين شخص في عداد النازحين داخل البلد، 6.6 مليون سوري في دول اللجوء، 1.9 مليون نازح في المخيمات ومراكز الإيواء.

وأوضح التقرير، أن أكثر من 232 ألف سوري أصبحوا من أصحاب الاحتياجات الخاصة، و2.65 مليون طفل متسرّب من التعليم، 14 مليوناً في الداخل السوري باتوا بحاجة للمساعدات الإنسانية.

توريث الحكم في سوريا

يرى دبلوماسيون وحقوقيون أنه كان لتوريث الحكم في سوريا وقع خاص على المنطقة العربية، إذ فتح باباً جديداً من أبواب الاستبداد السلطوي من قبل عوائل جعلت من الجمهوريات «ممالك» تتصرف فيها دون الرجوع لحقوق الشعوب والتفرد في شؤونهم بلا رادعٍ ولا خشية من الحساب والعقاب.

وفي شهادة للدبلوماسي الروسي، فلاديمير فيودرف، الذي كان يشغل منصب الملحق العسكري في دمشق عام 1998، تحدث فيها نقلاً عن حافظ الأسد بعد موت ابنه باسل، بأن الأخير لم يعد يفكر بتوريث السلطة لأحد أبنائه، ولكنه وفي اجتماع مع الأركان الروسية قبل موت الأسد الأب بعامين، وجّه سؤالاً للأسد وهو، من تعتقد سيخلفك في السلطة؟ فقال لهم: ماذا تقصدون، ومن ترونه مناسباً؟ فقالوا له: ابنك بشار فهو مؤهل علمياً وشاب وهذا ما سيجعله قريباً من السوريين.

وهذا ما يؤكد لنا بأنّ التدخل الروسي في سوريا لم يكن وليد الساعة، إنما عبر أربعة عقودٍ مضت وخمسة عقودٍ قادمة على أقل تقدير، إن بقي الأسد في السلطة.

الخبير القانوني عبد الناصر حوشان، قال في حديث لـ «ليفانت نيوز»، إنّ بشار الأسد ورث عن أبيه النزعة الإجرامية الوحشية، مستهلاً مسيرته الإجرامية بكبح انتفاضة الدروز في السويداء عام 2000، أعقبها قمع انتفاضة الأكراد في القامشلي عام 2004، بالإضافة إلى مجزرتي سجن صيدنايا الأولى والثانية عام 2008، واتخذ هذا النظام وعائلته من الجريمة منهج عمل وأسلوب في سبيل الحفاظ على السلطة.

جرائم الأسد في العقد المنصرم

أضاف الخبير القانوني، مع انطلاقة الثورة السورية 2011، اتخذ النظام من الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والاغتصاب والقتل، إضافة إلى التدمير والقصف العشوائي واستهداف المنشآت الحيوية، كالمشافي والمدارس ودور العبادة، والتهجير القسري والتشريد واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، منهجاً للقضاء على الثورة، راح ضحيتها أكثر من 14 مليون سوري ما بين معتقل ومختفٍ قسرياً وشهيد ومهجّر ونازح ولاجئ، بحسب وصفه.

وأردف حوشان، لم يكتفِ الأسد بإجرامه عند هذا الحدّ، بل أضاف إلى سجله، جريمة الخيانة العظمى التي ارتكبها بتمزيق وحدة التراب السوري وبيع الموانئ والمطارات وحقول الغاز والفوسفات وغيرها من الثروات الوطنية للروس والإيرانيين، وكذلك نهبت عائلته وأقاربه الثروات الوطنية لأكثر من خمسين عاماً وتجارة المخدرات والسلاح وتنفيذ الاغتيالات، سواء داخل البلاد وخارجها.

واعتبر الخبير القانوني أنّ ممارسات النظام السوري وفق القانون الدولي، تصنف جرائم ضد الإنسانية في حال ارتكابها في أوقات السلم، وتعتبر جرائم حرب في حال ارتكابها أثناء النزاعات الداخلية، وهي جرائم لا تسقط بالتقادم ولا بالعفو ولا بصفح الفريق المتضرر.

واختتم حديثه بقوله: «إنّ المحاكم الوطنية هي المحاكم ذات الصلاحية الأصلية في النظر بهذه الجرائم، ومن ثم تنتقل الصلاحية للمحاكم الدولية والمحاكم الوطنية الأجنبية، التي تأخذ بمبدأ الولاية القضائية العالمية وفق مبدأ التكامل، الذي يتضمن تحديد الاختصاص المكاني والشخصي والموضوعي، ويقر بالاختصاص للمحاكم الوطنية، أولاً، وفي حال عدم قدرة هذه المحاكم أو امتناعها عن تطبيق القانون يمكن للمحكمة الجنائية الدولية النظر في هذه الدعاوى وملاحقة مجرمي الحرب".

بقاء الأسد في السلطة استمرار للإجرام المنظم

ترجّح فرضيات عديدة أنّ بقاء بشار في السلطة، يعني نجاح المشروع الإيراني في المنطقة، وسيخرج النظام في طهران إلى العالم ويقول إنهم نجحوا في مواجهة الإرهاب، وسيتم التعامل معه كشريك فعال في المنطقة، لحفظ مصالح الدول وقواعدها العسكرية المنتشرة في سوريا والتي يبلغ عددها 108 قاعدة موزعة بين الإيرانيين والروس، وبنسبة أقل الأمريكان والأتراك، وبالتالي تبقى القواعد الإيرانية في الجنوب السوري دون مطالبتهم لها بالانسحاب.

وتشير الفرضيات أيضاً، أنه لو بقي الأسد، لن تساهم الولايات المتحدة بإعادة الإعمار، وهذا ما يجعل الفرص أقرب لحلفاء روسيا، وبالتالي يتّسع النفوذ الروسي والإيراني على سوريا لعشرات السنين. وكذلك، سوف تفتح الصين خطاً لطريق الحرير مع سوريا بقيادة الأسد، مما يعزز نفوذها على حساب النفوذ الأمريكي والأوروبي على وجه الخصوص. أمام هذه الأحداث الكبيرة في سوريا لم يعد للسوريين دور في صناعة مستقبلهم الذي لطالما حلموا به.

ثورة السوريين النقيّة.. اختطفتها أيادٍ إخوانية وأخرى خارجية

مرّت الثورة السورية، منذ انطلاقتها منتصف آذار/ مارس 2011 حتى اللحظة الراهنة، بمنعطفات وأحداث عديدة، حيث بدأت بالتظاهر والمطالبة بالحرية والعدالة الإنسانية، وإخراج معتقلي الرأي السياسيين من سجون وفروع النظام الأمنية، إلى أن وصل الحال بالسوريين بعد عقد من الزمن للمطالبة بالمعتقلين من جميع قوى الأمر الواقع التي تسلّطت بقوة السلاح والدعم الخارجي على ثورة الشعب السوري.

قوى المعارضة تلاعبت بملف المعتقلين

يبيّن أمين سر «اللجنة السورية للمعتقلين والمعتقلات (SCD)"، مروان العشّ، أنّ إجمالي المعتقلين في سوريا يقدر بمليون و200 ألف وفق سياسة الباب الدوار، أي منهم من اعتقل لأشهر وخرج، ومنهم من تم إيداعه لفترة واختفى، إلاّ أنّ العدد الحالي وبعد تقاطع معلومات لعدة منظمات تعمل على توثيق المعتقلين، يشير نحو 300 ألف معتقل ومختفٍ قسراً.

وأضاف العش، أن لدى تلك المنظّمات توثيق لقوائم تصل حتى 154 ألف معتقل مثبتة بـ 13 معلومة (الاسم الثلاثي، المهنة، الدراسة، العنوان، وأسباب الاعتقال... إلخ)، منهم 18 ألف في سجن صيدنايا الشهير، و6000 في سجن دمشق المركزي، والباقي في سجون المحافظات الأخرى، وفي معسكرات الجيش، مثل مستودعات الفرقة الرابعة.

وأوضح أنّ النظام يستخدم القانون 22 محكمة قضايا الإرهاب 2012 (بديلاً لمحاكم أمن الدولة سيئة الذكر بالثمانينيات)، وقانون المحاكم العسكرية الاستثنائي على المدنيين لعام 1967، ضد الذين ثاروا على النظام الاستبدادي في سوريا عام 2011.

وتأسف أمين سر «اللجنة السورية للمعتقلين والمعتقلات (SCD)"، لفشل قوى الثورة والمعارضة بدءاً من "المجلس الوطني السوري" و"الائتلاف السوري المعارض" و"الهيئة العليا للمفاوضات" في إنجاز أي خطوة إيجابية للأمام في ملفّ المعتقلين، وفي إخراج معتقل واحد أو معتقلة واحدة، واتهمهم بالتلاعب بملف المعتقلين أيضاً.

وتابع: «كلّ اجتماعات أستانا لم تنجح في إطلاق أي معتقل أو معتقلة، وكلّ هذا مفهوم ضمن سياق تعنّت النظام الأمني الدكتاتوري، وإبقاء ملفّ المعتقلين والمعتقلات للمساومة والبازار الدولي لحظة الحلّ السياسي أو الضغط الدولي الفاعل الذي لم يحصل إلى اليوم".

وحول انتهاكات الفصائل المعارضة (المدعومة تركياً) وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) وهيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، قال مروان العش: نتابع في "اللجنة السورية للمعتقلين والمعتقلات" حالات خطف أطفال وقصّر، لاستخدامهم مقاتلين لدى "قوّات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ووردتنا شكاوى وقضايا تخصّ ملفّ الأطفال والقصّر، وكذلك تقوم بعض الفصائل بضمّ شباب يافعين دون سنّ الـ18 كمقاتلين لصفوفها، ووثّقنا حالات لدى بعض الفصائل العسكرية المعارضة، ولا ننسى ما قام به "تنظيم الدولة"، إذ زجّ الأطفال الصغار في صفوفه وغسل أدمغتهم واستخدمهم كقنابل موقوتة، وما زال كثير من هؤلاء الأطفال والشباب دون سن الـ18 معتقلين لدى "قوّات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ولا حلّ لمشكلة أغلبهم حتى الآن.

وإضافة إلى ذلك، هناك حالات اعتقال وخطف للإعلاميين والصحفيين المدنيين والناشطين الثوريين في مناطق نفوذهم، وقد حكمت بعض محاكمهم الصورية بأحكام مختلفة، بحقّ الناشطين والإعلاميين، غير أننا لم نوثّق أيّ حالة إعدام، حتى تاريخ اليوم، في مناطق قوى الأمر الواقع.

الإخوان المسلمون وركوب موجة ثورة الحرية

وعلى صعيد القوى السياسية التي كانت في واجهة الأحداث وما تزال رغم كل الإخفاقات التي طالت الملف السياسي، كان لـ «الإخوان المسلمين» دور كبير في سقوط المعارضة أخلاقياً وسياسياً من خلال تسلقهم على الحراك الشعبي السوري، والتفافهم على مطالب السوريين، من خلال أسلمتهم للثورة والمساهمة في عسكرتها، بدعم من قبل حكومة حزب التنمية والعدالة في تركيا.

وفي السياق، قال الكاتب السياسي، عبد العزيز مطر، في حديثه، لـ «ليفانت نيوز»: «إن تنظيم الإخوان المسلمين اغتنم ثورات الربيع العربي لتحقيق مكاسب فئوية ضيقة وبأساليب أقل ما يقال عنها انتهازية لركوب موجة الثورات والربيع العربي، الذي كان محركه الوحيد سعي الشعوب العربية لنيل حريتها وحقوقها للحصول على نظام ديمقراطي بعد عقود من استبداد الأنظمة الفردية التي لا تختلف عن بعضها إلا بالمسميات فقط".

وتساءل مطر «من يصدّق أنّ هؤلاء الشباب الذين اندفعوا في الساحات السورية بمئات الآلاف مطالبين بحريتهم كانوا من الإخوان المسلمين أو تحركوا بدعوة منه؟». وأكمل «هذا الدجل والكذب والنفاق الإخواني الذي أظهرته سنوات المأساة السورية، فهل يعتقد ساسة الإخوان المسلمين أن الشعب الثائر في سوريا نسي مبادراتهم للتوافق مع النظام السوري من أجل مكسب هنا وكرسي هناك؟ وهل كان الإخوان المسلمون معارضين لأنظمة الحكم الاستبدادي؟ سؤال يحتاج الكثير من الشرح وإجابته واضحة من حرفين: لا".

وأضاف الكاتب السياسي: «يعلم القاصي والداني أنّ من تولّى، بداية، القيادة السياسية، ولاحقاً، العسكرية، في الثورة السورية، التي خرج بها شباب لا علاقة لهم بتنظيم الإخوان المسلمين، وجميعهم للأسف كانوا دون خبرة سياسية أو دعم مالي أو إعلامي، ليقعوا فريسة سهلة في براثن الإخوان المسلمين المخضرمين في استغلال عواطف الشباب الثائر واللعب عليها، الأمر الذي أدّى لتسلّق قيادة جماعة الإخوان المسلمين وأدواتها للثورة السورية".

وختم مطر حديثه «هذه النتيجة وهذه الجريمة التي اقترفها الإخوان المسلمون بحق الشعب السوري، وهي وصول المجتمع الدولي، أو جزء كبير منه، للاحتفاظ بالقاتل (بشار الأسد)، والتعايش مع وجوده في الحكم بسوريا والتعامل معه كحالة أمر واقع مع وجود الخيار الأسوأ، وهو معارضة يقودها الإخوان المسلمون".

خطوط ودماء حمراء

لم تنفع صيحات وخطابات الرئيس التركي طيب رجب أردوغان، من منع النظام تنفيذ مجازره على امتداد المناطق الثائرة، بل أكثر من ذلك، وضع لهم خنجراً مسموماً في خاصرتهم بتسليم قيادة المعارضة السياسية لتنظيم «الإخوان المسلمين»، والمتاجرة بقضيتهم عبر التكسّب من اللاجئين تارة، وتحصيل مكاسب سياسية من المحتلين، الروسي والإيراني، لسوريا تارة أخرى، عبر مسار أستانا العسكري، الذي أعاد بموجبه الروس ما يقرب من 57 بالمئة من مساحة المناطق التي كانت تسيطر عليها فصائل الثوار في بداية تحرير مناطقهم من جيش وفروع النظام الأمنية.

اليوم، سوريا عبارة عن دولة مركبة تتقاسمها أربع مناطق نفوذ تسيطر عليها قوة أمر الواقع، ففي الجنوب والعاصمة دمشق، إضافة إلى المنطقة الوسطى والساحل، يسيطر النظام مع القوى الحليفة له، إيران وروسيا. وفي الشمال الغربي تسيطر هيئة تحرير الشام على قطاع واسع من محافظة إدلب وريف حلب الغربي، وتسيطر فصائل ما يسمى بالجيش الوطني على مناطق الشريط الحدودي مع تركيا (قوات حرس حدود)، كما وتسيطر «قسد» على الشمال الشرقي من سوريا بدعم من التحالف الدولي المشكّل لدحر تنظيم الدولة «داعش".

وفي الختام، يحق للسوريين أن يعيشوا بحرية وكرامة ويستعيدوا وحدتهم المجتمعية والجغرافية، ويطالبوا الدول المتداخلة بالخروج من أرضهم، بعد كل ما قدموه من تضحيات وما تعرضوا له من تهجير على مدى 11 عاماً.

حمد بن جاسم: صحافيون وسياسيون عرب يأخذون رواتب من قطر

كشف رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الأسبق، الشيخ حمد بن جاسم آل جبر، عن تخصيص بلاده رواتب لصحافيين وسياسيين عرب، خلال لقائه مع برنامج الصندوق الأسود الذي يديره الإعلامي الكويتي، عمار تقي، ويُنشر عبر تطبيق صحيفة «قبس» الكويتية.

ومن ضمن الأسئلة التي وجهها المحاور تقي، للشيخ حمد: إذا ما أبدت وسائل إعلام وصحافيين استعدادهم لأن يكونوا يد قطر الضاربة، بما معناه، أن يسلطوا أقلامهم وأعمالهم على خصوم قطر، وأن يتغاضوا ولا يأتوا على ذكر أخطاء الدوحة؟

أجاب حمد بن جاسم، إن كثيراً من الصحافيين كانوا يتقاضون رواتب من قطر، والبعض منهم أصبحوا أعضاء برلمانات في بلدانهم، وآخرون رجال سياسة، وهناك دول عربية عديدة تدفع للكثير من الصحافيين، وأن هذا الأمر بات معتاداً ولا يخفى على أحد.

وفي هذا الصدد، تحدث حمد بن جاسم، عن توزيع السفارة العراقية في المغرب مبالغ كبيرة على الصحف والكتاب المأجورين لتأييد الرئيس العراقي السابق «صدام حسين» خلال فترة احتلال الكويت عام 1991. محاولاً الوزير القطري السابق، من خلال هذا المثال، أن يثبت صحة كلامه، وبأنّ هذه العادة متبعة منذ عقود من قبل الأنظمة العربية.

وكرّر المسؤول القطري السابق عدة مرات بأن صدام حسين اشترى الصحافة العربية، وذمم صحافيين كثر، من بينهم جريدة «الوطن العربي» لمؤسسها الراحل وليد أبو ضهر، مشيراً أنّ تلك الجريدة كانت تتناول العراق وصدام بأشنع الأوصاف، لكنها بعد فترة وجيزة غيّرت خطها وانقلبت رأساً على عقب؛ بل أكثر من ذلك، وضعت على غلافها مانشيتاً عريضاً (عنواناً رئيساً) «لبيك يا صدام»، بحسب ابن جاسم.

واعتبر عدد من الصحافيين في مجموعات خاصة بتطبيقات وسائل التواصل، أولئك العاملين مع وكالات وصحف ممولة من قطر، بأنَّ كلام الوزير السابق، حمد بن جاسم، مسيئاً، وبيّنوا أنهم يقومون بعملهم المهني وفقاً لعقود تربطهم مع مؤسسات إعلامية، وليس مع دولة أو جهة ما.

وقال أحد الصحافيين السوريين، مفضلاً عدم ذكر اسمه، أنّ قطر تدعم ما يقرب من 400 وسيلة إعلامية موزّعة بين مرئية ومقروءة وإلكترونية، فأينما نولّي وجهنا، نجد أنفسنا محاطين بمؤسسات ووكالات ممولة قطرياً.

وتابع، بأن الصحافيين الذين هجرّوا من بلدانهم نتيجة لقمع الأنظمة فيها بعد انطلاق ثورات الربيع العربي، بداية العقد الماضي، لا يملكون خيارات عديدة لتأمين عمل لهم، فيضطرون للتعاقد مع أي وسيلة تؤمن لهم استقراراً وظيفياً، لتغطية مصروفهم في بلاد اللجوء، وخاصة تلك الدول التي لا تقدم مساعدات للاجئين.

وأردف، أن خيارات التمويل أصبحت محدودة بعد جائحة كورونا، وهناك وسائل إعلامية عديدة قامت بتخفيض رواتب موظفيها، والبعض الآخر استغنى عن موظفين آخرين بسبب قلة التمويل.

وأكمل الصحفي السوري: «كان حرياً برئيس الوزراء القطري الأسبق، وهو يدلي بشهادة تاريخية في برنامج حقق نجاحاً باهراً، خلال العامين الماضيين، ويتمتع بشفافية كبيرة، أن يذكر المستفيدين من الرواتب القطرية الذين أومأ إليهم في حديثه، فالشهادة التي أدلى بها حمد بن جاسم، وضعت العاملين مع الإعلام الممول قطرياً في دائرة المرتزقة، مما يسيء لنا ولهذه المهنة النبيلة.

وفي سياق متصل، بيّن الشيخ حمد بن جاسم للبرنامج ذاته «الصندوق الأسود»، أن فكرة تأسيس قناة الجزيرة جاءت من قبل أمير قطر الأسبق، حمد بن خليفة آل ثاني، وكان على عجالة من أمره بتشييد المقر وشراء المعدات وتجهيزها والتعاقد مع الكوادر، وكان ذلك قبل إغلاق قناة بي بي سي عربي في لندن.

وأوضح حمد بن جاسم معلومة كانت شبه راسخة عند كثير من الناس، بأنّه لا يوجد أي صلة بين إغلاق قناة بي بي سي عربي وافتتاح الجزيرة، سوى من خلال تعاقد القطريين مع بعض الإعلاميين المغادرين للقناة الناطقة بالعربي في بريطانيا.

وبما أنّ موضوع تأسيس الجزيرة كان موكلاً إلى حمد بن جاسم، فقد تم تصميم شعار القناة في مكتبه، وسط أجواء لا تعبّر عن جدّية مطلقة، سوى أن الفريق المشكل كان ينفذ أوامر أمير البلاد.

وأضاف، أنّه فيما بعد أصبحت القناة عبئاً على الخارجية القطرية؛ بسبب محاولة بعض الدول بتغلغل مخابراتها في القناة نتيجة للانتشار الواسع للجزيرة، ووقعت تلك الدول في حيرة من أمرها، وإذا ما كانت القناة تدار من قبل أحد الحمدين، ابن جاسم أو ابن خليفة، وإذا كان لهما دور في توجيه إدارة القناة وسياساتها التحريرية.

وقال المسؤول السابق في حديثه، إن الشيخ حمد بن خليفة، أمير قطر الأسبق، كان يؤمن بأفكار ثورية، بينها «حرية الإعلام".

ومع مرور الوقت، باتت قناة الجزيرة متابعة في البيت الأبيض بواشنطن، بل ومؤثرة بمراكز صنع القرار في الولايات المتحدة، وأفشى سراً، أنه ذات يوم طالب الأمريكيين بإغلاق القناة، وأنّ هناك من فكر بقصفها بالقنابل؛ واختتم حديثه حول فقرة تأسيس قناة الجزيرة بأنها كالمارد وبالتالي أثرت عليه بشكل مباشر، وفقاً للشيخ حمد بن جاسم.

حمد بن جاسم

ويُشار إلى أن قطر تدعم مجموعة من القنوات التلفزيونية والصحف والمواقع الإلكترونية الإعلامية، بل أبعد من ذلك، تقوم بتمويل مراكز للدراسات والأبحاث، موزعة في عدة دول، بينها دولٌ أوروبية.

وفي اليوم التالي لتخلّي أمير قطر الأسبق، حمد بن خليفة، عن الحكم لصالح ابنه، تميم بن حمد آل ثاني، منتصف عام 2013، تقدم الشيخ حمد بن جاسم آل جبر باستقالته، بعد أن شغل مناصب عديدة في الدولة، بينها رئيس الوزراء ووزير الخارجية قرابة 21 عاماً.

وفي عام 2010، منحته الجامعة اللبنانية في بيروت الدكتوراة الفخرية تقديراً لجهود بلاده في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، بعد ترأسه لجلسات الحوار في الدوحة، الذي أفضى لاتفاق بين السياسيين اللبنانيين وطي صفحة أزمة كانت تهدد بعودة لبنان إلى الحرب الأهلية.

الناتو وروسيا..3 محددات لمنع الحرب العالمية الثالثة في أوكرانيا

بدأ الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير الماضي، بذريعة أنّها لن تقبل بأي تهديد على حدودها الغربية، داعيةً إلى جعل أوكرانيا بلداً محايداً، بما يطمئن المخاوف الروسية، بمعنى تجريدها من سلاحها، وحرمانها من حقها كدولة ذات سيادة بالانضمام لأي تحالف عسكري ترى فيه حامياً لها، وبالتحديد وقف المساعي الأوكرانية للانضمام إلى حلف الناتو، أو توسّع الأخير في الدول الأوروبية الشرقية، ما يمثل "خطاً أحمر" بالنسبة لها.

لكن الغرب رفض تلك المطالب، وشدّد على حرية أي دولة بالانضمام إلى تحالفات دولية، ما استدعى استنفاراً أمنياً بين موسكو والغرب، لا سيما دول الناتو والاتحاد الأوروبي، ودفع العديد من الدبلوماسيين الغربيين رفيعي المستوى إلى التحذير من «حرب عالمية ثالثة".

المحدد الأول: حظر الطيران

ومع استمرار الصراع المسلّح، على النحو الذي لم يتوقعه الروس، الذين كانوا يعتقدون أنه بمقدورهم تنفيذ عملية عسكرية سريعة، تقلب نظام الحكم في كييف، ظهرت مجموعة من المحددات التي كشفها الروس والغرب، لمنع الانزلاق إلى حرب عالمية، ففي الرابع من مارس، أوضح رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، أن فرض منطقة حظر طيران فوق الأراضي الأوكرانية قد يشعل حرباً عالمية ثالثة، وتابع قائلاً: «نحن بحاجة إلى القيام بكل ما هو ممكن، لكن مع الأخذ في الاعتبار أن لدى الروس أسلحة نووية، ومن المهم للغاية تجنّب حرب عالمية ثالثة».

وهو ما ذهب إليه رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، الجنرال مارك ميلي، في الخامس من مارس الجاري، خلال زيارته إلى لاتفيا، مشيراً إلى أن فرض منطقة حظر جوي في أوكرانيا، سيعني الصدام مع روسيا، مستبعداً بالتالي فكرة إقامة منطقة حظر جوي في أوكرانيا، لأنها ستقتضي «محاربة نشطة» للقوات الروسية، وقال: «سيتوجب علينا أن نحارب القوات الجوية الروسية.. لم يقل الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبيرغ، أو أي مسؤول سياسي كبير من الدول الأعضاء إنهم يريدون ذلك".

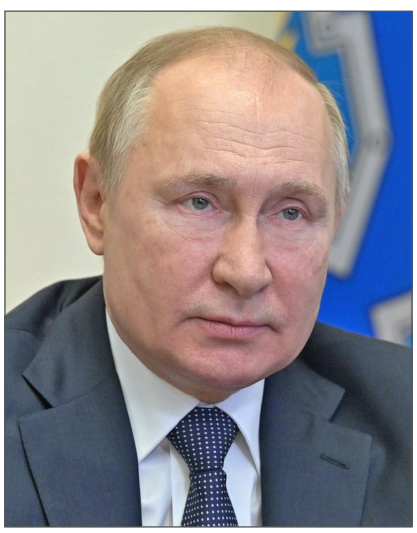

فلاديمير بوتين

المحدد الثاني: الأسلحة الكيمائية

ومع بطلان محدد كان يمكن أن يشعل حرباً عالمية ثالثة، وهو فرض حظر الطيران على أوكرانيا من جانب الناتو، ظهر محدد آخر قد يغيّر رأي الناتو في الانخراط بالحرب، عندما حذّر الرئيس البولندي، أندجي دودا، منتصف مارس الجاري، من أن حلف الناتو قد يراجع موقفه القاضي بعدم التدخل عسكرياً في النزاع بأوكرانيا، إذا استخدمت روسيا أسلحة كيميائية في أراضي ذلك البلد.

وتابع الرئيس البولندي: «بطبيعة الحال، يأمل الجميع في أنّه لن يقدم على ذلك، لكن إذا استخدم (بوتين) أسلحة الدمار الشامل فإنه سيكون تطوراً يغير قواعد اللعبة بالكامل، وبالتأكيد سيتعين على أعضاء الناتو الجلوس حول طاولة والتفكير بشكل جاد فيما يجب عليهم فعله، لأنّ هذا الوضع سيشكل خطراً، ليس على أوروبا فقط، بل وعلى العالم بأكمله".

المحدد الثالث: التزويد بالأسلحة

وإن كان المحددان، الأول والثاني، قد تم تجنبهما أو تحديدهما من الجانب الغربي، فإن المحدد الثالث جرى تعيينه من الطرف الروسي، فقالت وزارة الخارجية الروسية، في السابع عشر من مارس، إن الدول التي تزوّد أوكرانيا بالسلاح، تخلق مشاكل مباشرة لنفسها، وقالت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، "إنهم يخلقون مشاكل مباشرة بأيديهم».

وبالتوازي، ظهرت آراء لمختصّين طالبت بالحذر، ومنهم «توم كولينا"، الخبير في الشؤون العسكرية والأسلحة النووية، الذي أكد أن الدعم الأمريكي لأوكرانيا لا بد وأن يقف عند حدود معينة، موضحاً أن زيادة التدخل الأميركي في أزمة أوكرانيا، يرفع من إمكانية نشوب مواجهة بين روسيا من جهة، والناتو من جهة ثانية، وهذا الأمر ستكون له تبعات كارثية، في حال حدوثه.

وعليه، ومع استمرار الغزو الروسي لأوكرانيا، يبقى العالم مرهوناً حالياً بعدم حصول واحدة من المحددات الثلاث الآنفة الذكر، لمنع وقوع حرب عالمية ثالثة، وهي عدم فرض حظر طيران على أوكرانيا من جانب الناتو، وعدم تنفيذ روسيا ضربات كيمائية، وعدم انتقال تسليح أوكرانيا من الغرب إلى مستويات قد تجبر روسيا على استخدام أسلحة غير تقليدية لقلب ميزان المعركة، وتجنب الخسارة المدوية.

مسؤول أمريكي سابق لـ ليفانت:
الجميع يدورون في فلك التناقضات ويتحركون على حواف الخطر

لاجئون من مدينة ماريبول الأوكرانية

قال ديفيد دي روش، خبير في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) والمسؤول العسكري السابق، إن الجميع يدرك تماماً ماهية ما يجري من غزو عسكري روسي ضد أوكرانيا، وسعي موسكو نحو تفعيل منطقة عازلة عسكرياً، بيد أنّ الغرب أيضاً يعلم تماماً أهمية أن يتوقف التحدي الروسي، وضبط أدائه لصالح استقرار النظام الدولي وضبط منسوب الأمن.

وفي تقدير المسؤول العسكري السابق لدى وزارة الدفاع الأمريكية، في حواره مع صحيفة ليفانت اللندنية، أن شروط التفاوض الروسية ليست جادة ولا تعكس حسن نية، بل هي إعادة صياغة لمطالب روسيا السياسية، ولذلك ستبدو أية مقاربة أنها محاولة إجابة على أسئلة مستحيلة، متسائلاً حول إمكانية تصور أن تحدث موافقة من جانب أوكرانيا على ضم شبه جزيرة القرم والجمهوريتين الروسيتين الانفصاليتين، وهل يمكن تخيل إيجابية من خلال طلب موسكو حول نزع سلاح أوكرانيا حتى لا تقاوم أبداً أي مطالب روسية أخرى، ثم توافق على الاندماج في المجال الأمني الروسي، بطريقة مماثلة للوضع في بيلاروسيا، واجداً صعوبة في نجاح المفاوضات السياسية دون وسيط جاد، يستطيع أن يصنع مقاربات معقولة لمطالب الجميع.

وأردف: «من الواضح أنّ هذا الصراع بين روسيا والنظام العالمي الليبرالي قائم على القواعد التي استقرّت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد حاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن تكون لروسيا القدرة على تقييد سيادة الدول المجاورة لها، والتي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق، وجزءاً من حلف وارسو كذلك".

واستكمل بالقول: «تعدّ تلك المحاولة أو المساعي المحمومة عملية تطبيق لامتياز إمبراطوري واستعماري من جانب روسيا تجاه دولة مستقلة ذات سيادة، مثل أوكرانيا، ولذلك لا يمكن النظر إليه سوى كونه غزواً عسكرياً من جانب القوات الروسيّة، فجاءت تحركات الإدارة الأمريكية منذ شهور نحو العمل بشكل جاد لنزع فتيل الأزمة ومحاولة تجنّب إشعال فتيل العمليات العسكرية، كون ذلك سيضع كافة تناقضات العمل السياسي في وجه الجميع، سواء كان ذلك لدى واشنطن أو موسكو، وكذا دول حلف الناتو".

ووفق دي روش «ربما ذلك هو ما دفع متّخذ القرار في واشنطن، نحو تفعيل آلية العقوبات الاقتصادية للحدّ من عمل الروس ضد أوكرانيا، ومواجهة خطر التغوّل الروسي عبر تطور العمليات العسكرية مما يفرض تحديات سياسية واقتصادية على الجميع".

وأوضح أن «ثمة سيناريوهات عديدة تتعلّق بهذه الأوضاع الساخنة، لذلك ينبغي النظر إليها عبر عدة زوايا وأطروحات، منها، إن الناتو ليس طرفاً في هذا الصراع، وهي قلقة للغاية من ذلك؛ لأن منطق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في غزو أوكرانيا ينطبق على العديد من دول الناتو أيضاً، غير أنّ الناتو نفسه يشارك فقط في اتخاذ الاستعدادات الدفاعية بين أعضاء الناتو، حيث تشارك العديد من دول حلف الناتو في إمداد أوكرانيا بالأسلحة".

وبيّن أن ذلك «لا يهدف إلى إطالة أمد الحرب في حدّ ذاته -لا توجد استراتيجية لـ «نزيف» روسيا- بل يهدف بالأحرى إلى تمكين أوكرانيا من الدفاع عن نفسها»، حيث «يشعر بعض أعضاء الناتو، أنه إذا لم يتم إيقاف بوتين في أوكرانيا، فإن القادم في ذهنية الرئيس بوتين، من وجهة نظرهم، قد يكون غزو دول أخرى في الناتو، ولذلك تبدو تحركات الناتو قائمة على مساعدة أوكرانيا عسكرياً ومساندتها لصدّ هجمات موسكو ودحض الهجوم العسكري على مدنها".

وأشار «دي روش» إلى أن «الجميع يدرك تماماً ماهية ما يجري من غزو عسكري روسي ضد أوكرانيا، وسعي موسكو نحو تفعيل منطقة عازلة عسكرياً، بيد أنّ الغرب أيضاً يعلم تماماً أهمية أن يتوقف التحدي الروسي، وضبط أدائه لصالح استقرار النظام الدولي وضبط منسوب الأمن»، قائلاً: «لا أستطيع أن أنظر بارتياح لأمر المفاوضات السياسية بين روسيا وأوكرانيا، بينما الأعمال العسكرية الهجومية تحصد أرواح الأبرياء والمدنيين".

واستكمل: «الجميع يعلم تماماً أن بوتين لديه أهداف محددة تتحرك عسكرياً من خلال غزو قواته للمدن الأوكرانية بغية أن يرضخ الجانب الأوكراني من أجل تنفيذها، وتأتي المفاوضات السياسية عبر تمني الجانب الروسي أن تنجح المفاوضات في تحقيقها عبر تصور أن الأعمال العسكرية كانت تستطيع أن تحصد أهدافها في وقت أقلّ مما مضى".

واستدرك: «لكن مع طول أمد الصراع الخشن على الأراضي الأوكرانية وصمود منظومة الدفاع الجوي في صدّ هجمات الطيران الروسي فلن أعوّل كثيراً على أمر المفاوضات، ولن أنتظر منها عائداً إيجابياً في المدى المنظور".

وفي تقدير «دي روش»، شروط التفاوض الروسية ليست جادة ولا تعكس حسن نية، وهي وفق رؤيته «إعادة صياغة لمطالب روسيا السياسية»، ولذلك وضع إجابته في تصور أسئلة مستحيلة، قائلاً: «فهل يمكن تصور أن تحدث موافقة من جانب أوكرانيا على ضم شبه جزيرة القرم والجمهوريتين الروسيتين الانفصاليتين؟ وهل يمكن أن نتخيل إيجابية من خلال طلب موسكو نزع سلاح أوكرانيا حتى لا تقاوم أبداً أي مطالب روسية أخرى، وتوافق على الاندماج في المجال الأمني الروسي، بطريقة مماثلة للوضع في بيلاروسيا؟ عبر ذلك أرى صعوبة في نجاح المفاوضات السياسية دون وسيط جاد يستطيع أن يصنع مقاربات معقولة لمطالب الجميع".

ويعتقد «دي روش» أنه «من المنطقي أن ننصت جميعاً لذلك الحديث حول ملامح ومؤشرات لنظام دولي جديد تنطلق فيه قوى جديدة وتستطيع من خلاله أن تبلور لنفسها موضع قوة ونفوذ داخل هذا النظام، بيد أن الجميع يفوته أن كافة ما جرى خلال فترة الصراع داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة يستقر نحو الحضور الأبرز للولايات المتحدة الأمريكية ومدى التكاتف الذي يظهره حلف الناتو صوب هذه الأزمة، وتلك الأحداث الساخنة، وأن كافة موازين القوة القديمة ما زالت مستقرة وآمنة".

وعلى أية حال، ينبغي وفق «دي روش» القول إنّ «أي شيء سيصيب النظام العالمي أو يؤدي إلى تآكل هذا النظام القائم على القواعد، هو أمر سيء للأنظمة الدولية، إنه في الحقيقة اضطراب صارخ للغاية".

وتابع: «فيتم إبراز عجز الأمم المتحدة هنا، لكن فرض العقوبات بطريقة سريعة يظهر أن التعاون الدولي -خارج المؤسسات الرسمية- ما يزال بإمكانه العمل، إذاً، هناك رسالة مختلطة بشأن التعاون الدولي، من المؤكد أن المؤسسات الثابتة، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، لا توحي بالثقة في الوقت الحالي".

ولفت المسؤول العسكري السابق، إلى أن «الجميع يعلم أن روسيا ستستخدم حق النقض ضد قرار مجلس الأمن، لذا يمكنهم الامتناع عن التصويت وإرسال رسالة دون أي تكلفة حقيقية ودون أي ضرر حقيقي بالسياسة»، متابعاً: «لا ينبغي أن يؤخذ امتناع الإمارات عن التصويت كدليل على إعادة الاصطفاف تجاه موسكو، ولكن بدلاً من ذلك كوسيلة للإشارة إلى عدم الرضا عن الولايات المتحدة".

وكشف أن «المؤشر الأكثر أهمية في قراءة هذا القرار، يتماثل ودلالات الخلاف حول بعض القضايا بين إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، والإمارات، وعلى الأول أن يناقش الإدارة في الإمارات حول ذلك، ومن ثم، أستطيع القول إن قرار الإمارات العربية المتحدة بالتصويت في مجلس الأمن بهذه الطريقة هو رسالة واضحة ومحددة للجانب الأمريكي، لمراجعة بعض الملفات، من بينها ضرورة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية".

وحول الموقف الصيني، قال «دي روش»: «تعاني بكين من توتر مستمر بين ضروراتها الاقتصادية لتعزيز التجارة العالمية وضرورتها السياسية لتعزيز مكانة الصين في جميع أنحاء العالم»، ويشير: «يتم إبراز هذا التوتر من خلال عدة أمور؛ سيؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد الصيني، في الوقت نفسه، ترحب الصين بأي شيء ترى أنه يؤدي إلى تآكل موقف الولايات المتحدة، لكن الحرب ضارة بالأعمال التجارية، لذلك من المتوقع أن تكون الصين أقل حماساً بشأن وجهات النظر الروسية تجاه استمرار الصراع".

وختم الخبير في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، حديثه لـ«صحيفة ليفانت اللندنية» بالقول: «الجميع يدرك تماماً أنه يدور في فلك التناقضات السياسية، وأن أهداف الجميع تتطلب التحرك على حواف الخطر، حتى يتجنّب الجميع الخسارة الكاملة".

المتحدّثة الرسمية باسم البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن لـ«ليفانت»:

مبادرتنا استراتيجية لتقديم الدعم الاقتصادي والتنموي في جميع المجالات لليمن

حاورها: رامي شفيق

قالت المتحدثة الرسمية باسم البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، الأستاذة خلود الخلاقي، إن البرنامج تنموي ويقوم بالتخطيط والتنفيذ لمشاريعه وبرامجه بناءً على الاحتياجات والأولويات للمواطن اليمني ويتم الإشراف والتنفيذ عن طريق مكاتبنا المنتشرة في المحافظات اليمنية والتي يعمل بها خيرة من الشباب المهندسين السعوديين واليمنيين من أبناء المحافظة، ويركز عمل هذه المكاتب على دراسة وتحديد الاحتياجات بالتنسيق مع السلطات المحلية كما تشرف بشكل مباشر على تنفيذ المشاريع وتساهم في بناء قدرات المقاولين المحليين عبر مختلف الورش التدريبية بالإضافة إلى رفع التقارير الدورية.

وفي حوار خاص مع «ليفانت»، كشفت الأستاذة الخلاقي عن أهداف البرنامج الاستراتيجية وكذا أهدافه ومشروعاته، حيث ينفذ مجموعة من برامج تنموية تدعم تحسين سبل العيش والمعيشة، أبرز هذه المشاريع الداعمة للصمود الريفي والنظم الغذائية المستدامة، مشروع دعم سبل العيش للمجتمعات المتضررة بالشراكة مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS).

خلود الخلاقي

نص الحوار:

● جاء البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في العام 2018 للمساهمة في تحسين وتطوير البنية التحتية التي تضررت من النزاع.. إلى أي حدّ بدا البرنامج نافذاً نحو تحقيق أهدافه؟

يستهدف البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن منذ تأسيسه في 2018 تدشين مشاريع وبرامج تنموية بغية تحسين الحياة اليومية في مختلف المحافظات اليمنية والبنى التحتية للقطاعات الأساسية والحيوية والتعافي الاقتصادي، ووضع خطة تنفيذية مبنية على استراتيجية تنموية تساهم في تلبية احتياجات اليمن، ونتج عنها حتى تاريخه 207 مشاريع ومبادرات في 7 قطاعات أساسية: التعليم والصحة والطاقة والنقل والمياه والزراعة والثروة السمكية والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى البرامج التنموية، منها ما أنجز وما هو قيد التنفيذ، وقد انعكس أثر ومخرجات هذه المبادرات والمشاريع على نحو 14.6 مليون مستفيد، وخلق فرص حياة أفضل، وتحقيق استراتيجية إعادة الأمل، وإعمار اليمن ليكون آمناً مستقراً.

● ربما من الضروري طرح بعض النماذج لتقريب الصورة؟

سأبرز بعض النماذج التي تصنع مقاربة لذلك، ولكن سأذكر قصة من الميدان تعكس الأثر الإيجابي على حياة الفرد، فالصيادة هدوان أحمد سويد ناصر في الخمسينيات من عمرها، بعد وفاة زوجها وتعرّض ابنها لحادث ارتجاج في الدماغ منعه من ممارسة أي عمل (بالإضافة إلى أنه يعاني من فشل كلوي بنسبه 60%)، وجدت نفسها وحيدة تعيل أسرتها الكبيرة المكونة من بناتها الخمس وابنها المريض، توالت عليها الأزمات وتعرض محرك قاربها للتلف، أوقفها من ممارسة نشاط الاصطياد فأصبحت غير قادرة على توفير احتياجات أسرتها وتدهور وضعهم المعيشي بعد أن توقف مصدر دخلها، بفضل الله ثم نموذج ومعايير اختيار المستفيدين عبر شركائنا الذين نعمل معهم، تحديداً في مشروع تحسين سبل العيش للمجتمعات المتضررة، كانت ضمن المستفيدين بمنحة 2000 دولار أمريكي، مكّنها من شراء محرك وأعادها لممارسة نشاط الاصطياد وأصبحت قادرة على توفير احتياجات أسرتها الكاملة، لذا ستجد أن نماذج عملنا متنوعة، حيث إن بعضها له تأثير على تحسين مستوى العيش والمعيشة ومستوى دخل الأسرة وبعضها على مستوى استراتيجي تساهم في التعافي الاقتصادي، مثلما ذكرت آنفاً.

وأبرز هذه المشاريع الداعمة للصمود الريفي والنظم الغذائية المستدامة ولها تأثير مباشر على المجتمعات المحلية «مشروع دعم سبل العيش للمجتمعات المتضررة» بالشراكة مع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)، ويهدف المشروع إلى استعادة سبل العيش للسكان المتضررين في ثلاثة مكونات (الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية) من خلال تلبية الاحتياجات الضرورية على المدى القصير وبناء قدراتهم على الصمود والاستمرار على المدى الطويل، وذلك عبر تنفيذ تدخلات سريعة للسكان وتزويد الأسر والمجتمعات المتضررة بالمهارات الفنية والدعم المادي وتمكينهم للاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وتعزيز قدراتهم على توفير المستلزمات الأساسية، ومساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة دخلهم وتحسين سبل معيشتهم لبناء نظم غذائية مستدامة، والنهوض بالأمن الغذائي، بالإضافة إلى تخفيف البطالة وخلق فرص عمل جديدة للرجال والنساء في المجتمعات المستهدفة، ويبلغ عدد المستفيدين المباشرين 1,415 مستفيداً، وغير المباشرين 8,000 مستفيد.

من الأهمية بمكان الإشارة أيضاً إلى أنه من مشاريع ومبادرات البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ما يقدمه البرنامج في حيز دعم دور النساء في الساحة الاقتصادية عبر تأهيلهن وإعدادهن لإنشاء مشاريع هادفة وفق أسس مهنية عالية وتخفيفاً من معاناة المرأة، ومن أجل دعم إشراك المرأة اليمنية في سوق العمل. البرنامج يؤمن بتمكين المرأة لدورها الحيوي في التنمية والإعمار، وأولى اهتماماً كبيراً بالمشاريع التي تدعم النساء اقتصادياً، ومن أهم الأمثلة مشروع سبأ للتمكين الاقتصادي، والذي ينفذ بالتعاون مع مؤسسة فتيات مأرب، وهذا المشروع يستهدف تمكين 60 سيدة، وعبر هذا المشروع تم إنشاء أول حاضنة أعمال للسيدات يتم من خلالها تدريبهن وتقديم الخدمات الاستشارية وتمويل مشاريعهن بالقروض الحسنة.

كما تتيح مشاريع البرنامج في مختلف القطاعات فرص عمل للشاب اليمني، والذي يعمل على بناء مستقبل اليمن الواعد، حيث يعمل البرنامج على مبادرات هامة منها: «مشروع بناء المستقبل للشباب اليمني» في عدن والمحافظات المجاورة، لتأهيل قدرات 660 مستفيداً ومستفيدة من الشباب والفتيات الباحثين عن عمل، وتمكينهم اقتصادياً، والذي تنفذه مؤسسة اليمن للتدريب بهدف التوظيف، بدعم من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ومؤسسة الوليد الإنسانية، ويعمل المشروع على تدريب الشباب اليمني بهدف التوظيف وإيصالهم لمقرات العمل لدى العديد من شراكات القطاع الخاص، بحسب تفاهمات مسبقة، حيث يحتوي المشروع على العديد من الورش التدريبية والتأهيلية التي ستسهم في تعزيز مهارات المستفيدين وجعلهم الخيار الأمثل لأرباب العمل المحتملين.

● جائحة كورونا وتداعياتها ألقت بظلالها على الاقتصاد والأوضاع السياسية في أغلب دول العالم، غير أن تلك الآثار كانت أثقل في الدول التي تشهد أوضاعاً ساخنة لا سيما اليمن.. كيف ينظر البرنامج لتلك الأوضاع ويتعامل معها؟

ربما ذلك صحيح وواقعي، حيث إن المملكة العربية السعودية لم تترك جهداً نحو مساعدة الأشقاء اليمنيين في الأزمات التي تمر بها المحافظات اليمنية جراء جائحة كورونا، ومنذُ تأسيس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في عام 2018، وحتى الآن، ما زالت المملكة تقدم الكثير عبر البرنامج من مشاريع ومبادرات، ومنها منحة المشتقات النفطية التي أتت بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظهما الله- وتنفيذًا لهذه التوجيهات، في شهر نيسان/ أبريل عام 2021، وُقعت اتفاقية إمداد الحكومة اليمنية بالمشتقات النفطية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، بهدف تحفيز الاقتصاد اليمني ورفع كفاءة القطاعات الحيوية والإنتاجية والخدمية، امتداداً لتاريخ الدعم السعودي المقدم للجمهورية اليمنية على مختلف الأصعدة وفي مختلف المسارات.

وخصصت المملكة العربية السعودية منحة المشتقات النفطية، التي يبلغ إجمالي كمياتها 1,260,850 طناً متريّاً لتشغيل أكثر من 80 محطة يمنية، بقيمة 422 مليون دولار لهذه المنحة لمدة عام.

وفي شهر مايو 2021، انطلقت أول دفعة من منحة الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء في كافة المحافظات اليمنية. وما زالت سلسلة دفعات المنحة مستمرة لمدة عام كامل منذُ بدايتها، وقد ساهمت هذه المنحة عبر دُفعاتها المستمرة التي وصلت إلى مختلف المحافظات اليمنية في التخفيف من العبء على ميزانية الحكومة اليمنية، والحد من استنزاف البنك المركزي اليمني في احتياطاته من العملة الأجنبية لشراء المشتقات النفطية لتوليد الكهرباء من الأسواق العالمية، وإعادة تخصيص تلك المبالغ في تطوير وتحسين البنية التحتية لقطاع الكهرباء، من محطات وشبكات، أو في القطاعات التنموية الأخرى، كما ساهم في تشغيل محطات توليد الكهرباء بكامل طاقتها الإنتاجية المتاحة، مما ساعد في رفع مستوى الاعتمادية على مصادر الطاقة، ولتصل الخدمة الكهربائية لكافة المستفيدين من مواطنين ومؤسسات لساعات أكثر من قبل، والتي من شأنها أن تزيد من حركة التجارة بزيادة ساعات العمل في المحلات التجارية وفي الأسواق، كما يحافظ على مستوى الأمن في مختلف المحافظات اليمنية.

كما ساهمت في توفير عدد من فرص العمل بنحو 14,244 فرصة، وفي تحفيز الحركة اللوجستية في خدمات النقل من خلال حركة البواخر، حيث بلغ عدد البواخر خلال النصف الأول 17 باخرة، وبلغ عدد الناقلات 7,436 ناقلة، وساهمت بارتفاع أعداد المشتركين بالكهرباء بحوالي 9,377 مشتركاً، أي بنسبة 1% من إجمالي السكان في الجمهورية اليمنية.

المبادئ والسياسة.. حقّ يراد به مصلحة

عبد العزيز الخميس

الحديث عن الأخلاق والسياسة قد يبدو ترفاً فكرياً أو تأصيلاً نظرياً أكثر من كونه محاولة لفهم الوقائع السياسية، أولاً لأنّ الممارسة السياسية لا تقتضي الأخلاق، وثانياً لأنّ طرح القضية بهذا الشكل قد يُفضي بنا إلى عموميات وتنظير بلا فائدة عملية. لكن ما شاب الأحداث العالمية الراهنة من أحداث أعاد مجدداً سؤال علاقة السياسة بالأخلاق، وصلة الممارسة السياسية بالمبادئ.

التصريحات الأخيرة للشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء القطري السابق، التي تضمنت أسراراً كثيرة واعترافات بدت متأخرة، فرضت الاستفسار عن الأخلاق في العمل السياسي، وعن أهمية المبادئ في تعاطي الدول مع السياسة ومع بعضها البعض. كما أن المواقف الغربية الأخيرة من الغزو الروسي لأوكرانيا، رغم كل ما أنتجه الغزو من انتقادات ورفض سياسي وحقوقي وإنساني، توسعت وطالت الأدباء والمفكرين والرياضيين، والواضح أن رحى الحرب الغربية على روسيا لم تستثنِ التراث الإنساني المشترك، ولم تعفِ الرياضة من شظاياها.

بناء على هذين المثالين، يجوز لنا أن نسأل: هل يمكن أن نعثر فعلاً على مبادئ وأخلاق تسود العمل السياسي؟ أم أن المبادئ والأخلاق هي مجرد شعارات تنتهي صلاحيتها بانتهاء أيام الصفاء السياسي، وتركن إلى الأدراج حين تتضارب المصالح الاقتصادية أو السياسية؟

القول إن مسارات الدول وقراراتها تحددها المصالح الاقتصادية والسياسة أو سواها، هو قول صحيح لكن غير كاف. الدول، محكومة أيضاً بمبادئ عامة تختطّها لنفسها، وتودعها في قوانينها ودساتيرها وفي توجهاتها الدبلوماسية أو الاقتصادية، وبهذا المعنى يسير البحث عن المصالح متوازياً مع احترام المبادئ العامة التي تعتمدها الدول. لكن يحدثُ أيضاً أن «تخونَ» الدول مبادئها، لا من أجل المصالح كما يفترض، بل أحياناً لمجرد إفساد مصالح الآخرين أو لزرع العقبات في طريق نجاح الخصوم.

ما رشح مؤخراً من أسرار ومعلومات واعترافات في تصريحات الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس الوزراء القطري السابق، هو من جنس الاعترافات المتأخرة، التي تصنّف ضمن العمل السياسي والدبلوماسي الخالي من المبادئ، وخلوّه من المبادئ لم يحصل من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية القطرية، بل من أجل زرع المشاكل والفتن في أقطار عربية كثيرة، بل في كل الدول العربية، ولا يوجد دليل واحد على أن قطر استفادت اقتصادياً أو سياسياً من دعمها لجماعة الإخوان المسلمين، في مصر والسودان والأردن والمغرب وتونس وليبيا، وغيرها.

قال حمد بن جاسم في حواره الأخير مع «القبس» الكويتية: «طلبت مني الإدارة الأمريكية من بعد تولي الدكتور محمد مرسي للرئاسة ترتيب لقاء في الدوحة بإشرافي يجمعهم مع رجال الاقتصاد بالإخوان، كان الأمريكان يريدون معرفة واستكشاف كيف سيدار الاقتصاد في مصر، حضر الفريقان وبمجرد الانتهاء من اللقاء كنت حزيناً جداً، فلقد اكتشفت أن هؤلاء الرجال مساكين ولا يصلحون إلا لإدارة دكان وليس دولة». اعترف محمد بن جاسم أنّ الإخوان لا يمتلكون من المعارف والقدرات ما يمكنهم من إدارة دكان وليس دولة، لكن ذلك الاكتشاف المبكر الذي حصل أواخر العام 2012 (مرسي انتخب رئيساً لمصر في يونيو 2012) لم يؤدِّ -كما كان يفترضُ- إلى تراجع قطر عن تبنيها للمشروع الإخواني في المنطقة. هنا تتلاشى المعلومة ويحضر التحليل أو الافتراضات من نوع: ما الذي يدفع دولة تعرف أنها تراهن على جماعة لا تصلح لإدارة الدول، إلى الإصرار على ذلك الرهان؟ وما الذي يبرر مواصلة الرهان رغم كل ما أنتجته من خراب في المنطقة، أو في علاقات الدوحة بجوارها ومحيطها العربي؟ هل «الديمقراطية» التي ادّعت قطر أنها تتبناها في دعمها للمشروع الإخواني، يمكن أن تكون مقنعة لأي ملاحظ يراقب ما حصل في المشهد العربي الذي طرأ عليه الإخوان منذ لحظة الربيع العربي؟

واضح أن قطر هنا تمارس تناقضاً غير بعيد عن تقية الإخوان. ذلك أنّها أدركت، باعتراف أحد حمديها، أن الإخوان لا يصلحون لإدارة الدول، ومع ذلك واصلت دعمهم وإسنادهم بكل السبل المالية والإعلامية والسياسية، ولا يمكن فهم ذلك سوى بأنها كانت ترى فيهم أدوات لتخريب كل دول المنطقة من الداخل، وهي هنا طابور خامس تكفل بتحويل دول المنطقة إلى دول فاشلة وفاقدة لكل مقومات الدولة، وذلك يعني إعادة إنتاج الانتماءات القديمة، الطائفية والمذهبية والعرقية وغيرها، وهو ما حصل ويحصل في الكثير من الأقطار العربية منذ العام 2011. ولا يمكن أن يكون هذا العمل الدؤوب المتواصل (دعم الإخوان وبقية التيارات الإرهابية) نابعاً من مبدأ، أو ذا صلة بأخلاق.

وإذا نظرنا إلى جزء آخر من خارطة العالم، فإننا سنمثل أمام وقائع مشابهة تنطق بلغات أخرى، لكنها تمتلك أوجهاً شبه كثيرة بـ«المبادئ» القطرية. في تعامله مع الأزمة الروسية الأوكرانية، أثبت الغرب أنه يتحركُ من أرضيات لا تمت للمبادئ الكونية والإنسانية بصلة، فالعقوبات الغربية التي طالت الرياضة الروسية ادّعت أنّها قامت على منطلق أخلاقي، مفاده أن «السماح للرياضيين الروس بالتنافس في وقت يعجز الأوكرانيون عن ذلك أمر لا يمكن تصوّره من الناحية الأخلاقية»، وفق تبرير رئيس اللجنة الأولمبية البريطانية، السير هيو روبرتسون. لكن «الأخلاق والمبادئ» التي حضرت لتبرير العقوبات أغفلت أولاً مبدأ مهماً وهو «حياد الرياضة» عن السجال السياسي، ذلك أن «فيفا» مثلاً تعاقب كل لاعب أو فريق يستعمل شعارات سياسية أو يقدم مواقف أيديولوجية أثناء ممارسة اللعبة.

والأخلاق نفسها التي حضرت لتبرير عقوبة روسيا صمتت في السابق عن انتهاكات سياسية كثيرة، ماثلت أو تجاوزت آثام الغزو الروسي لأوكرانيا، ويكفي أن نقدم أمثلة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إلى التهم الموجهة للحكومة الصينية بممارسة الإبادة في إقليم شينجيانغ، وغير ذلك من الأمثلة، لكي نتبين أن الهياكل الرياضية الغربية لم تكن مبدئية في دفاعها عن دور الرياضة، كما تدّعي اليوم، ولم تكن مواقفها أخلاقية في استعمال الرياضة للذود عن حقوق الإنسان في معانيها الكونية. لكن المثال البليغ على ترنح المبادئ في العمل السياسي هو إعلان جامعة بيكوكا الإيطالية عن إلغاء تدريس أدب الكاتب الروسي فيودور دوستويفسكي، والذي كان منطلقاً لموجة انتقاد واسعة أدت بإدارة الجامعة إلى التراجع عن قرارها، لكن التراجع لم يوقف موجة التساؤلات عن الحدود التي يمكن أن تبلغها الحروب، وموقع المبادئ الإنسانية من تطاحن المصالح الاقتصادية والسياسية.

من مجرد مثالين، تصريحات حمد بن جاسم والعقوبات الغربية على مواطنين ورياضيين وأدباء، تبين لنا أن المبادئ والأخلاق هي مجرد مفاهيم مودعة بعناية داخل المصالح الاقتصادية والسياسية، تتكيف طريقة استعمالها حسب المصالح والمنافع، وهي مبادئ توظف بشكل نفعي حيث تحضر عند الحاجة لها، وتغيب عندما تنفي تلك الحاجة. سلوك الدول وأخلاقياتها مشتقة من سلوك البشر وأخلاقيتهم، وحتى القيم الإنسانية الراقية التي توصل إليها الفكر الإنساني تتم خيانتها وطعنها عندما تتعارض مع المصلحة أو الحاجة.

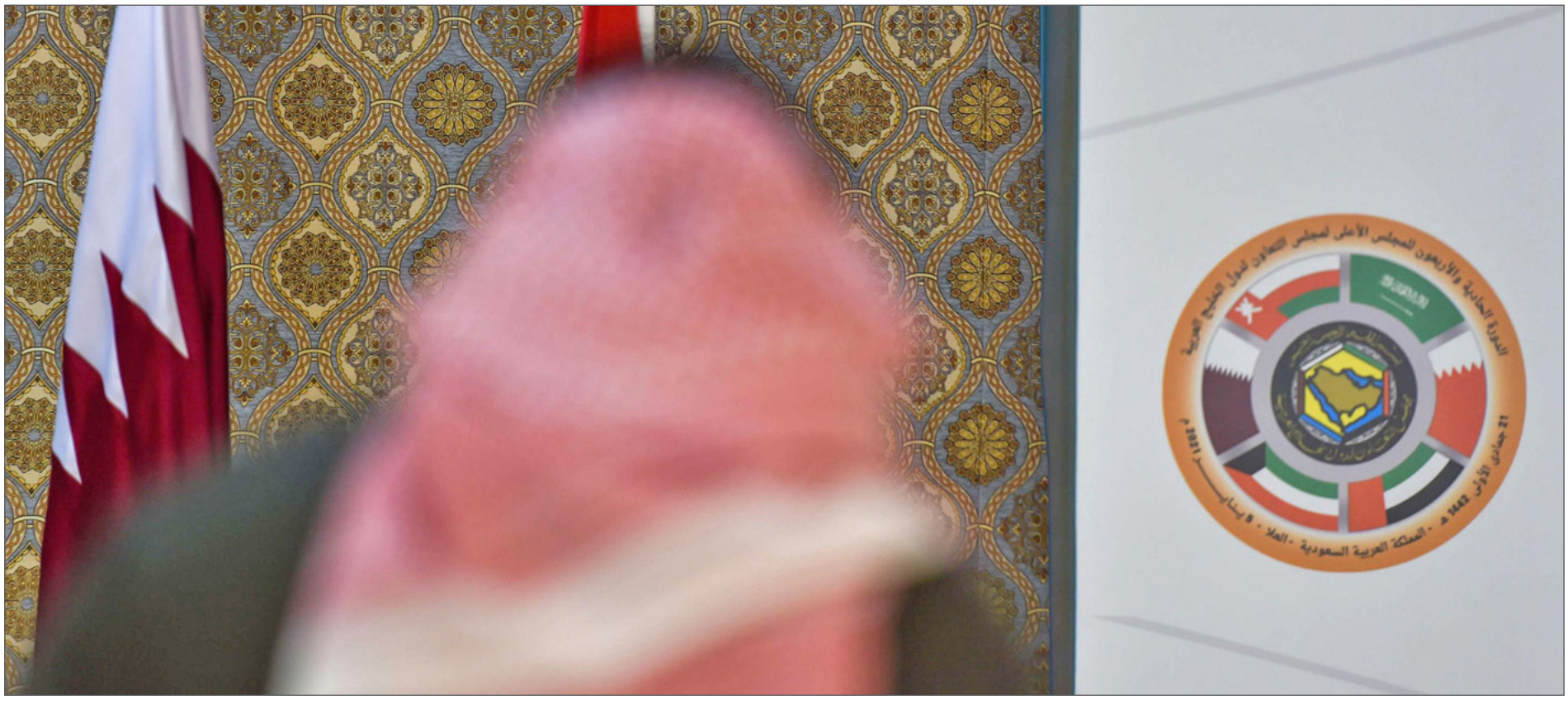

الإرهاب النووي المسيحي في الحرب العالمية الثالثة

د. كمال اللبواني

اتُهم المسلمون طويلاً بالإرهاب، ولم تنجح كل محاولات فصل الإرهاب عن الإسلام، طالما كان المسلمون هم من يرتكبونه، ولم يحاول العالم تفهم أن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة سياسية لا تتعلق بالدين.

وعليه يمكننا بذات المنطق أن نتحدّث عن إرهاب عالمي نووي مسيحي أرثوذكسي تقوم به الدول المسيحية، التي للكنيسة فيها دور سياسي وتشارك في نظام الحكم، إذ هددت علناً وصراحة باستخدام السلاح النووي أو باستهداف منشآت نووية، عندما تحدث البروفيسور ألكسندر دوغين عن عدم إمكانية هزيمة روسيا لأن روسيا عندما ستشعر بالتهديد الوجودي لن تتردد في إنهاء العالم.

نعم إنه الإرهاب العالمي النووي الذي يفرضه متغطرس يملك أسلحة دمار شامل، ويشير إلى عمله بامتلاك الآخرين لذات السلاح، وهو ما تفعله إسرائيل، وتحاول إيران فعله أيضاً، وعندما يبرر مصالحه وشرعية احتلاله لدول اعترف هو باستقلالها، بذات الأسباب التي تفعلها أمريكا في أكثر من مكان.

نعم إنه تبادل الشرعية بين الإرهابيين، وتقاسم الغنائم الناجمة عن تقاسمهم السيطرة على العالم بين أقطاب العالم المسيحي، الذي يدّعي الحضارة، بينما يضرب عرض الحائط بكامل الأمن العالمي، وهنا يظهر الإرهاب الإسلامي مجرد رد فعل يائس فردي وصغير بالمقارنة مع مخاطر وتهديدات الإرهاب النووي العالمي التي نعيشها.

عندما تفاهم الغرب والشرق على سحق ثورة الشعب السوري وسمحوا للنظام بقتل وتهجير الملايين من شعبه، كان كلاهما يبرران ذلك بالحرب على الإرهاب، وهو ما بررت به أمريكا حلفها ضد الإرهاب الذي سمح لها بالتدخل العسكري لصالح النظام، وكذلك فعل الروس وبرروا، والنتيجة أن النظام المتحالف مع قوى الإرهاب العالمي استمر في جريمته، وتم إعفاؤه من تبعات الملاحقة والمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها استخدامه لأكثر من مئة مرة أسلحة الدمار الشامل، فطالما أن الضحية مسلم فهي حرب مشروعة وضد الإرهاب يتفق عليها كل الغرب المسيحي.

لكن عندما تشجع بوتين ونقل الحرب لأوروبا تغيرت فجأة كل المعايير بتغير دين وقوم الضحية، فهم أيضاً مسيحيون وعيونهم زرقاء، لذلك اعتبر بوتين إرهابياً ومجرماً، فقط لأنّه فعل في أوكرانيا أقل بكثير مما فعله في سوريا، وما يزال الغرب يرفض إعادة استذكار سوريا وتصويب موقفه منها، بل يستمر في دعم بقاء نظام الإرهاب الذي دافع عنه بوتين بالتناغم مع الغرب ومع بعض الأشقاء العرب الذي يخشون حرية شعوبهم.

وما تزال الأمم المتحدة ذاتها ترعى عملية تجديد شرعية نظام الأسد بواسطة إصرارها على القفز فوق العدالة والحقوق، والسبب دوماً أنّه على الشعب السوري ومن ورائه الشعوب العربية والإسلامية الاستمرار في الخضوع للمستبدين، وكلاء الدول المسيحية، الذي يمارسون الاستعباد على شعوب العالم، ولكنهم اليوم يتجهون للمواجهة المدمرة، مما يستدعي قول السوريين إن ما يحدث في أوكرانيا هو مجرد انتقام إلهي ولعنة دماء الشعب السوري التي ستطال جميع المرتكبين.

المبادرة الخليجية والتعنّت الحوثي

خالد الزعتر

الخطوة التي أقدم عليها الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بعقد مؤتمر في مقرّ الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي يجمع كافة أطراف الصراع في اليمن، والتي تهدف إلى «توحيد الصف ورأب الصدع بين الأشقاء اليمنيين دعماً للشرعية اليمنية ولتعزيز مؤسسات الدولة ولخلق مقاربة تدفع باليمنيين للجلوس مجدداً حول طاولة المفاوضات»، كان يمكن أن تشكل نقطة تحول مهمة في تمهيد الوضع في اليمن على طريق الاستقرار السياسي.

لكن هذه الخطوة للأسف ولدت ميتة لأنّ الطرف الآخر، وهي ميليشيات الحوثي، ليس لديها الاستعداد للجلوس إلى طاولة المفاوضات والانخراط في المساعي الهادفة لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في اليمن، وبالتالي لا يمكن النظر لاستمرارية ميلشيات الحوثي في محاولاتها الفاشلة لاستهداف المملكة العربية السعودية، والتي كان آخرها ما أحبطه التحالف العربي من هجوم للميليشيات الحوثية على معمل للغاز المسال بمحطة أرامكو في ينبع، ومحطة كهرباء ظهران الجنوب، وإسقاط 9 مسيّرات أطلقت نحو جازان وخميس مشيط والطائف وينبع وظهران الجنوب، سوى أنها تحمل تأكيداً بأن ميلشيات الحوثي ما تزال تصرّ أن تكون عاملاً رئيساً في زعزعة استقرار المنطقة، بدلاً من أن تكون عاملاً مساهماً في صناعة الاستقرار في الأراضي اليمنية.

السبب الرئيس خلف استمرارية ميليشيات الحوثي الإرهابية في إجهاض المحاولات الهادفة إلى تحقيق التسوية السياسية للملف اليمني، أولاً، إن هذه الميلشيات لا يمكن أن تتحول للانخراط في أية مساعٍ تهدف لبناء الدولة اليمنية لأن هذه الميلشيات مجرد ذراع لإيران تعتاش على صناعة الفوضى وتغذيتها لأن ذلك هو السبيل لتنفيذ الأجندة الإيرانية الهادفة لضرب الاستقرار في المنطقة. والأمر الآخر هو إدراك الميليشيات الحوثية بأنه لا يوجد لديها حاضنة شعبية لها في الداخل اليمني، وبالتالي تعتاش على الأساليب الإرهابية وسياسة الحديد والنار لتثبيت وجودها في اليمن.

استمرارية الميليشيات الحوثية في سياسة التعنت وزعزعة استقرار المنطقة، يؤكد أن الحوثيين اختاروا البقاء خارج مستقبل اليمن، وبالتالي فإنّ جلسة المشاورات والمفاوضات، المزمع انعقادها في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، يمكن النظر لها بأن تكون خطوة مهمة في طريق توحيد الصف اليمني لمواجهة الميليشيات الحوثية، لأن توحيد الصف اليمني هو الطريق نحو تضييق الخناق على الميليشيات الحوثية، ولعل تجربة «اتفاق الرياض»، التي تمت برعاية المملكة العربية السعودية بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي، والتي كان لها انعكاس مهم على الوضع العسكري في الأراضي اليمنية باتجاه تضييق الخناق على الميلشيات الحوثية، يعد خير دليل على مدى أهمية توحيد الصف اليمني في طريق استعادة الشرعية والدولة الوطنية في اليمن.

أمام هذا التعنّت الذي تمارسه ميلشيات الحوثي لإجهاض المبادرات التي تستهدف تهيئة الأجواء وخلق الأرضية الخصبة لتفعيل التسوية السياسية وتعزيز مؤسسات الدولة واستعادة الأمن والاستقرار والسلام في اليمن، فإن المنظومة الدولية (الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي) قد وضعت أمام اختبار حقيقي لترجمة قرارتها إلى واقع على الأرض، وإحداث تغيير جذري في طريقة تعاطيها مع الملف اليمني، والانتقال من سياسة المهادنة التي تنتهجها، إلى ممارسة كافة الضغوط على الميلشيات الحوثية لتنفيذ القرارات الدولية ووقف ممارستها الهادفة لزعزعة استقرار المنطقة وإجهاض كافة المبادرات الهادفة لتحقيق التسوية السياسية.

الفشل الحتمي لـ بوتين في أوكرانيا

داليا زيادة

دخلت الحرب بين روسيا وأوكرانيا في الأسبوع الرابع، وما زال القتال الميداني دائراً بشراسة، في معركة شهدت توظيف أشكال متنوعة من أدوات الحروب التقليدية والسيبرانية وحرب الشوارع. بالتوازي مع ذلك، فشلت مجهودات الوساطة المحمومة، والمحادثات المباشرة بين طرفي الصراع حول شروط غير واقعية لتحقيق السلام، في تحديد الأهداف الاستراتيجية التي يحاول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحقيقها، للدرجة التي جعلته لا يتردد في قتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، بينهم أطفال، وتشريد ملايين المواطنين الأوكرانيين.

لكن كلما امتدّ زمن الحرب، أصبح اليقين أقرب إلى أنّ بوتين قد فشل في تحقيق أي إنجاز ذي قيمة لصالح بلاده في أوكرانيا، لا سيما أنّه، حتى هذه اللحظة، لم يحقق الهدف المعلن الذي سبق وساقه في بداية الحرب لوسائل الإعلام ليخدع به المجتمع الدولي، ويبرر هجومه غير المبرر على دولة مستقلة ذات سيادة، ألا وهو دفع الناتو بعيداً عن حدود روسيا. فقد ارتدّت خدعة بوتين عليه بشكل عكسي، واستخدم الناتو غزوه لأوكرانيا كمبرر للاقتراب أكثر من الحدود الروسية، والتواجد العسكري المكثّف في المنطقة التي كان يظن أنه يسيطر عليها.

أوكرانيا، التي كان لديها عدد صفر من القواعد العسكرية الأجنبية، والتي لم تحظَ بأكثر من الدعم الشفوي من أوروبا وحلف الناتو، أصبحت اليوم تتلقى مليارات الدولارات من المساعدات والمعدات العسكرية المتقدمة من أوروبا والولايات المتحدة. الأسبوع الماضي، وقّع الرئيس الأمريكي، بايدن، على مشروع قانون لضخ مساعدات عسكرية وإنسانية طارئة إلى أوكرانيا تقدر بـ ١٣,٦ مليار دولار، في شكل حزمة تنقسم إلى ثلاث فئات: الأولى تعتمد تخصيص مبلغ ٣,٥ مليار دولار لتوفير أسلحة ومعدات دفاعية للجيش الأوكراني، بما في ذلك أنظمة أمريكية متطورة مضادة للصواريخ، بالإضافة إلى أربعة مليار دولار لتقديم المساعدات الإنسانية، وثلاثة مليار دولار سوف تستخدمها الولايات المتحدة لنشر قوات أمريكية في دول الناتو المحيطة بأوكرانيا.

وغني عن الذكر أن الطائرات المسيّرة التركية، من طراز «تي بي ٢»، التي يستخدمها الجيش الأوكراني بمهارة كبيرة، منذ بداية الحرب، هي التي تمنع روسيا حتى الآن من اكتساب نفوذ استراتيجي من خلال السيطرة على السماء. جدير بالذكر أنه تم استخدام نفس الطائرات المسيّرة في حرب كاراباخ بين أذربيجان ورومانيا، في عام ٢٠٢٠، ولعبت دوراً هائلاً في انتصار أذربيجان. في محادثة بين الرئيسين الروسي والتركي، قبل بضعة أشهر، أشار بوتين إلى أنه غير مرتاح للاستخدام المتزايد للطائرات المسيّرة تركية الصنع في النزاعات الدائرة في المناطق المحيطة بروسيا.

علاوة على ذلك، فإنه بفضل هذه الحرب، أظهر حلفاء الناتو الثلاثون موقفاً غير مسبوق من التضامن والاتحاد فيما بينهم، على المستويين السياسي والعسكري، بعد فترة من الوهن والخلافات التي ضربت الحلف في السنوات الأخيرة بسبب نزاعات ثنائية بين بعض الدول الأعضاء في الحلف، حيث اختاروا جميعاً تنحية نزاعاتهم الداخلية جانباً والتركيز، بعزم شديد، على إنهاء طغيان بوتين. ربما من أبرز مظاهر التماسك بين حلفاء الناتو، هو التقارب المتسارع بين العدوين التاريخيين، تركيا واليونان. انضم كلا البلدين المتجاورين إلى حلف الناتو في نفس التاريخ عام ١٩٥٢، وهما يمثلان معاً حرس الحدود الجنوبية الشرقية للناتو.

إلا أن العقد الطويل من الخلافات الجيوسياسية فيما بينهما حول حقوق كل منهما في البحر المتوسط وبحر إيجة، قد أبقتهم في مواجهة سياسية ودبلوماسية وصلت إلى نقطة الذروة في صيف ٢٠٢٠، عندما حدثت مواجهات عسكرية غير مباشرة بينهما في البحر المتوسط على خلفية قضية سفينة التنقيب التركية «أوروج ريس»، لكن بفضل الأزمات الاقتصادية والأمنية العالمية والإقليمية الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، مؤخراً، بات هناك أمل قوي في أنّ الخلافات التاريخية بين الجارتين المتوسطتين أصبح من الممكن حلّها بشكل حقيقي وحاسم.

في المقابل، يوماً بعد الآخر، يغرق بوتين نفسه وبلاده أكثر في الحفرة المظلمة العميقة التي حفرها بمعول غروره. فقد تعرّض الجيش الروسي، الذي تم إرساله لتنفيذ «عملية عسكرية خاصة» قصيرة المدى في أوكرانيا، لضغوط شديدة واستنزاف قوة بعدما أصبح مضطراً للانتشار على ست جبهات على الحدود الشرقية والجنوبية والشمالية لأوكرانيا في آن واحد، ولمدة وصلت حتى الآن إلى أربعة أسابيع متواصلة، من حرب شرسة مع الجيش الأوكراني ومقاتلي الشوارع، الذين يدافعون بإيمان وإخلاص شديد عن وطنهم وأرضهم، بينما يحارب الجنود الروس بعقيدة مهزوزة ومهزومة، بسبب الشعور بالذنب تجاه قتل أشخاص يشبهونهم وتربطهم بهم صلات قرابة ومصاهرة، في عملية غزو هم لا يعرفون بالضبط لماذا تورّطوا فيها من الأساس. في خطوة يائسة لوضع حدّ لاستنزاف قواته ومعداته العسكرية، واستنزاف الموارد الاقتصادية لروسيا، في حرب لم يكن يجب أن يدخلها في المقام الأول، يبحث بوتين الآن في مسألة تجنيد مرتزقة من سوريا لمساعدة جيشه. وفقاً لتقرير صادر عن المخابرات العسكرية الأوكرانية، الأسبوع الماضي، تلقت قاعدة حميم العسكرية المملوكة لروسيا في سوريا، أوامر من موسكو لإعداد ونشر ثلاثمائة مقاتل /مرتزق/ يومياً للقتال في أوكرانيا. لكن في ١٥ مارس، الذي شهد بداية الأسبوع الثالث من الحرب، لم تتمكن القاعدة الروسية في سوريا من إرسال سوى ١٥٠ مرتزقاً فقط، وبعد يومين من وصولهم لأماكن القتال، أصيب ٣٠ فرداً منهم بجروح بالغة واضطروا للعودة إلى اللاذقية في سوريا للعلاج.

في الثامن من مارس، صرّح وزير الدفاع البريطاني، بن والاس، لوسائل الإعلام البريطانية، أنّ الحرب الحالية بين روسيا وأوكرانيا تمثّل نهاية أسطورة بوتين «مهما حدث، فإن الرئيس بوتين هو قوة مستهلكة في العالم وقد انتهى أمره، وجيشه قد انتهى أمره أيضاً، وعليه أن يدرك ذلك»، كما أكد والاس أن بوتين أصبح عبئاً على روسيا «لقد أنهك جيشه، إنه مسؤول عن مقتل آلاف الجنود الروس، ومقتل الأبرياء. إنه يهبط باقتصاد بلاده إلى الصفر. عليه أن يتحمل المسؤولية عن ذلك».

مع اكتمال الأسبوع الثالث من الحرب في أوكرانيا، أعرب بوتين عن انزعاجه من وصف رئيس الولايات المتحدة له بأنه «مجرم حرب» في خطابه مع الصحفيين. في الواقع، كانت محكمة العدل الدولية، قد قضت في صباح هذا اليوم، ١٦ مارس، بأن بوتين قد ارتكب جريمة، في تعريف القانون الدولي، بغزوه لأوكرانيا، ودعت المحكمة روسيا إلى إنهاء تدخلها العسكري في أوكرانيا على الفور. أوليس غزو دولة ذات سيادة وقتل المدنيين الأبرياء فيها جريمة عظيمة قد ارتكبها بوتين عن سابق عمد وإصرار وبدم بارد؟ لكن ربما الخبر الجيد في كل ذلك، هو أن بوتين قد بدأ بالفعل يدفع ثمن جريمته، وأصبح الإعلان عن فشله الحتمي في أوكرانيا مسألة وقت.

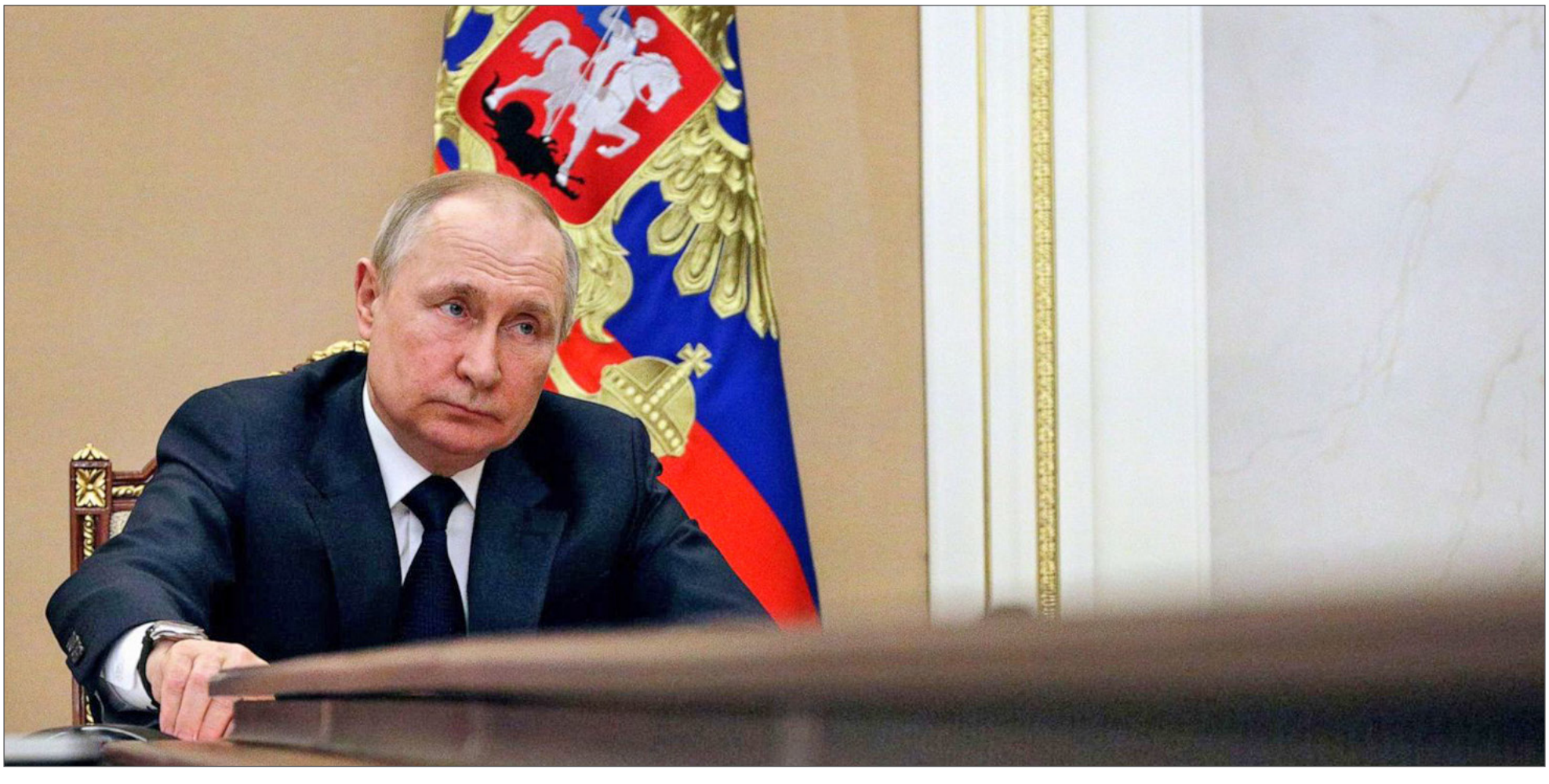

في مدرسة زيلينسكي.. دروس للمعارضة السورية

عبد الناصر الحسين

لم يخطر ببال الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» أن يدخل المسرح السياسي، بعد سنوات أمضاها في المسرح الفني الكوميدي، كما لم يخطر بباله أن يكون الاختبار الأول له في السياسة بهذا الحجم المهول من التحديات، فبلاده «أوكرانيا» تتعرّض لهجمة همجية روسية شرسة، سرعان ما حضر فيها مفردات من الوزن الثقيل مثل «النووي» و«الناتو»، و«الاتحاد الأوربي» و«إمدادات الطاقة». لكن اللافت في شخصية «زيلينسكي» أنه يتصدى لهذا التحدي بجدارة وجسارة، فهو حاضر في «الحدث الأوكراني» لا يغيب، يصدر البيانات ويلقي التصريحات، بنفسه، الأمر الذي يتيح للعالم بأسره الوقوف على آخر التطورات، بشفافية ووضوح، ممارساً -في الوقت نفسه- السياسة والعسكرة، ملتصقاً بهموم شعبه متواصلاً مع عمالقة السياسة.

لم أشأ -في هذا المقال- أن أعقد مقارنة بين «زيلينسكي» والشخص المقابل له في الضفة الأخرى «فلاديمير بوتين»، لكنني أردت أن أقارن بين الرئيس الأوكراني والجزء المقابل له في سوريا وهو «المعارضة السورية»، مع الفوارق الأخرى، لأعبر من خلالها إلى «الملف السوري» الذي بات يذكر كثيراً مع انطلاق الحرب الروسية على أوكرانيا.

فقد رأينا -في الأحداث السورية- معارضة هزيلة جداً غير مهتمة بما يقع على الشعب السوري من كوارث، إذ كل همِّها جمع الأموال والزحف باتجاه المناصب، والتزلّف للدول، والارتهان للخارج. وعند الاستحقاقات السياسية وجدنا المعارضة لا تجيد «ألف باء» السياسة، وتفعل الفعل السياسي المضاد لمصلحة الناس، وكأنها مبرمجة على «منع التمصلح، وجلب الضرر».

فولوديمير زيلينسكي

رأينا معارضة «تغيب عند المغرم وتحضر عند المغنم»، فعندما تشتد الظروف على الشعب السوري وتحضر كل أنواع الملمَّات، تغيب المعارضة عن المشهد تماماً، وكأن الذي يحدث لا يعنيها بشيء، حتى إذا هدأت العواصف وطُلِبوا إلى «أستانا أو جنيف أو مناقشات الدستور» هرولوا ملبِّين النداء، طمعاً بمكتسبات خاصة، وطواعية للسيِّد المشغِّل لهم. لكننا بالمقابل، نرى في «فولوديمير زيلينسكي» نموذجاً للقيادة المسؤولة، التي تؤدي دورها على أكمل وجه، قيادة شجاعة حكيمة جادة واعية، لا تخطئها العين، ولو تتبعنا سلسلة التصريحات التي أدلى بها الرئيس ويدلي بها لوجدناها واقعة على «خط سياسي» ناضج ورشيد.

فحين أراد تشبيك المواقف الغربية مع مصلحة بلاده، قال الرئيس الأوكراني: إن «الوعود» الغربية بشأن حماية أوكرانيا من الهجمات الروسية، لم يتم الإيفاء بها. ونحن نسمع وعوداً منذ 13 يوماً. يقولون لنا منذ 13 يوماً: إنهم سيساعدوننا جوياً وأنه ستكون هناك طائرات وأنهم سيسلموها لنا. بل إنه حمَّل الغرب جزءاً من مسؤولية سقوط الضحايا الأوكرانيين، بقوله: لكن مسؤولية الضحايا تقع أيضاً على عاتق الذين لم يتمكنوا من اتخاذ قرار في الغرب لمدة 13 يوماً.

وفي تصريح عميق الدلالات أظهر الرجل عزوف بلاده عن حلف «الناتو» الذي يبدو ضعيفاً أمام روسيا، مستفزاً بذلك صناع القرار الغربيين، بقوله: لم نعد نهتم بالانضمام لـ«الناتو» لخشيته من روسيا، مضيفاً أنه فقد الاهتمام بقضية انضمام بلاده إلى الناتو الذي يخشى المواجهة مع روسيا.

وعند توجيه الحديث إلى روسيا، أثبت «زيلينسكي» أنه يتحدّث في السياسة عدة لغات، مبدياً استعداده للحوار مع روسيا وليس الاستسلام، وقال زيلينسكي: إن بلاده مستعدة للحوار مع روسيا بشأن كيفية إدارة حياة الناس في مناطق «لوغانسك ودونيتسك والقرم». وبسؤاله عن موقفه من شروط روسيا الثلاثة في المفاوضات، بتغيير الدستور والتخلي عن فكرة انضمام أوكرانيا للناتو والاعتراف بجمهوريتي دونيستك ولوغانسك، والقرم، قال: نحن مستعدون للحوار وليس الاستسلام.

وحين يطالب الرئيس الدول بمساعدة بلاده، لا ينسى تذكيرهم بأن بلاده ستقاتل حتى النهاية، مشيراً إلى أن مساعدات الدول لن تذهب هباء، فقد ناشد الرئيس الأوكراني، بريطانيا بذل المزيد لمساعدة بلاده في محاربة روسيا ومعاقبتها، قائلاً بنبرة تحدّ: «إن أوكرانيا ستحارب من أجل بقائها مهما كان الثمن».

ولقد حرص زيلينسكي على «الوصفة السحرية المركزية» في حربه مع الروس، والمتعلقة بحظر الطيران في سماء أوكرانيا، حين طالب بإنشاء منطقة حظر طيران، متبعاً ذلك بموقف شجاع فيه إشارة إلى أن الحظر المطلوب هو لحماية المدنيين وليس لحمايته الشخصية فهو يخرج ببزته العسكرية متجولاً في شوارع العاصمة، وقد عاد إلى القصر الرئاسي في كييف للمرة الأولى علناً منذ اندلاع الحرب. وتجوّل في المقرّ الرئاسي بوسط كييف، وكتب عليه تعليقاً باللغة الإنجليزية: «أنا موجود في كييف، وفي بانكوفا، بلا خوف من أحد وسأفعل كل ما يلزم للفوز بهذه الحرب».

وأوضح زيلينسكي للبرلمان «المسألة بالنسبة إلينا الآن هي أن نكون أو لا نكون، ولن نستسلم ولن نخسر، سنحارب حتى النهاية، في البحر وفي الجو، سنستمر في الحرب من أجل أرضنا مهما كان الثمن، سنحارب في الغابات وفي الحقول وفي الشواطئ وفي الشوارع».

ويصرّ الرئيس على ضرورة استمرار الغرب بمعاقبة روسيا لأنه متأكد أن العقوبات تضعف زخم التحدي الروسي في مواصلة الزحف باتجاه المدن الأوكرانية.

حيث قال: أرجوكم أن تزيدوا من ضغط العقوبات على روسيا، أرجوكم أن تتأكدوا أن السماء الأوكرانية آمنة، أرجوكم أن تتأكدوا من أنكم تفعلون ما يتعين فعله. هذا الحضور المستمر للرئيس الأوكراني، وهذا الشمول في التعاطي مع التحديات وضع «فولوديمير زيلينسكي» في مصافي الزعماء الأفذاذ، على الأقل وفقاً لرؤية مؤيديه والآخرين المحايدين الأحرار.

اليمن.. صورة طبق الأصل لدور إيران التخريبي بالمنطقة

حسن بن ظافر الشهري

ما حدث ويحدث في اليمن في الماضي والحاضر إنما سببه الفرس منذ القرن الرابع الهجري، وما يحدث راهناً، في نظري، هو صراع متحكم به بضوابط وسقوف تدل على أن كل الاعمال الكارثية لوكلاء إيران في المنطقة تهدف إلى تبديد وتغيير الديموغرافيا اليمنية، وكذا تهديد دول الجوار، وبعث التوترات والمخاوف الأمنية والسياسية للملاحة الدولية، إذ إن تجاوزات وخروقات إيران التي تقوم بها من خلال تهيئة قوى وظيفيّة تكون لحساب تحقيق مصالحها الخارجية وابتزاز الأطراف الإقليمية والدولية.

وفي نظري، إن اليمن جوهرة العرب وأصله بيد فحّام منذ أكثر من عشرة قرون. ولم يوفق لقيادة راشدة بعد منتصف القرن العشرين، وإلى الآن، بحيث تكون مؤثرة وقادرة على بناء استراتيجية وطنية عنوانها اليمن أولاً، ومن ثم، يتساوى فيها الجميع وتستثمر مكامن القوة، وعلى رأسها الديموغرافيا، وتحويلها من مجرد أعداد إلى أدوات للتنمية وتعزيز أهمية الموقع الاستراتيجي. إلا أن البيئة الاستراتيجية الدولية استخدمت خبثها، وفعّلت أدواتها في عالمنا العربي، وفي المناطق الرخوة، ومنها اليمن، بثورات الربيع العربي، كما سماه الأعداء في العام ٢٠١١، التي كانت نقطة التحول الاستراتيجي لتحطيم الدول العربية وتسليمها لأدوات الغرب والشرق، عملاء مركزي الثقل العالمي، ومنها طهران الصفوية وتركيا الإخوانية.

ولكن المملكة العربية السعودية كانت حاضرة بقوة وصلابة، فمنعت سقوط مصر ودعمتها شقيقتها الإمارات. وبالتالي، نجت أحد أهم مراكز الثقل العربي والإسلامي، البلد الشقيق مصر، وتم ذلك المشروع الفئوي والطائفي التخريبي البغيض. ولولا دعم مراكز الثقل العالمي لإيران في اليمن بشكل مباشر أو عن طريق المنظمات الدولية لكان الأمر انتهى بعد عام من عاصفة الحزم المجيدة. فكان الوقت هو التحدي، ولكنه ليس تهديداً، فالصورة، كما أراها من وجهة نظر شخصية، محسومة لصالح الشعب اليمني ودول الجوار وطرق الملاحة والتجارة الدولية؛ لأننا نستمد العون من المولى عز وجل، ثم قيادتنا الرشيدة وشعبنا العظيم وقوتنا الصلبة، حيث إننا نعلم أننا مستهدفون.

ولا تعدو عمليات استهداف الحوثي للمدنيين في اليمن سوى كونها نسخة مكررة من أفعال وممارسات وكلاء إيران بالمنطقة كلها، حيث يضع هؤلاء باعتبارهم رهائن في سبيل تحقيق مصالحها المحلية والإقليمية، ومنها أيديولوجياتها الخبيثة والتي تتحول إلى عقيدة تدميرية تسعى لاختراق المجتمعات العربية باسم الطائفية و«حماية المستضعفين»، ذلك الخطاب الذي لا يهدف إلا لفتح جيوب لتسلل قوى الشر الطائفية وبناء جدران انعزالية تؤدي إلى الهدم وعدم الاستقرار.

ومن ثم، نجد أن العناصر الولائية المدعومة من الحرس الثوري الإيراني والذي تمتد هيمنته من لبنان إلى سوريا والعراق وحتى اليمن، لا يترك بلداً في المنطقة إلا ويستهدفها بهدف إخضاعها أو التأثير فيها، فالملاحة الدولية تتعرّض للتهديد الأمني من خلال القوارب المفخخة والألغام البحرية، والطائرات المسيّرة التي تحمل المتفجرات وتصل الرياض وأبو ظبي وحتى في بغداد، وتحديداً بالمنطقة الخضراء، حيث يقف رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، صلباً أمام محاولات تثبيت الهيمنة الإيرانية في بغداد وتوجيه بوصلتها السياسية نحو طهران وليس في المحيط الحيوي الإقليمي والعربي، إن بقي ليتم مهمته. وبالتالي، تقف المملكة العربية السعودية صامدة أمام كافة عمليات الاستهداف الحوثي وعدوانيته، كما تتصدّى بحسم لعمليات الابتزاز والعربدة التي تعمد القيام بها من خلال الإرهاب البحري، حيث يقوم الحرس الثوري بتوسيع دائرة النشاط العسكري المحموم، ونقل المرتزقة باستمرار في خليج عمان وتهديد أمن المياه الدولية بما يؤثر على الاستقرار الإقليمي. وقد تم تخصيص العديد من جزر الخليج، منها فارور وقشم، إلى فيلق القدس التابع لقوات الحرس الثوري الإيراني، بغية استغلالها في التدريب البحري لهذه الوحدات بالوكالة، كما يجري استخدام قوات الحرس المنشآت الموجودة تحت الأرض في الجزر لتخزين الأسلحة المتنوعة، بالإضافة إلى بناء مخابئ للصواريخ، الأمر الذي يتزامن وقيام القوات البحرية بتنفيذ تدريبات عسكرية في هذه المنطقة، وأمام تغاضي أو عدم فهم القوى الفاعلة في العالم بأن أمن دول الخليج يُعدّ أمناً متغيراً أو متحولاً ومتأثراً وذا قدرة فاعلة في التأثير على الأمن العالمي، إلا أنّ تغاضي هذه القوى جعل من النظام الإيراني يشكل تهديداً على أمن العالم، وسننتصر بحول الله ويهزم الأعداء.

العام الثاني عشر بعد الثورة السورية

عمار ديوب

أين الثورة؟ هناك مسد، ورغم احتفالها بالثورة هذا العام، ولكنها لم تكن جزءاً منها، والآن تحتفل، وهذا يستدعي التفكير بهذا الجديد. أين هي في مناطق هيئة تحرير الشام؟

خرجت مظاهرات قوية لتجديد العهد لها، ولكنها لم تنطق بكلمة ضد المشروع السلفي للهيئة، الهيئة التي اعتقلت وقتلت العشرات من الشباب المحسوبين على الثورة وبنت نظاماً استبدادياً دينياً.

إن صمت المحتفلين على ممارسات الهيئة، يشي بأن تلك الاحتفالات مصممة من أجل الهيئة، ولتعمية العيون عن ممارساتها، ولكن ورغم ملاحظتنا هذه، فأغلب الظن هناك جماعات كثيرة شاركت انطلاقاً من قناعتها بالثورة وأهدافها، والأمر ذاته سيتم في سوريا وفي المنافي. ملاحظتنا السابقة لا تتناقض مع الفكرة التالية: لا يمكن الاقتناع بالاحتفال في مناطق سيطرة الفصائل التابعة لتركيا، فهي مناطق تحتلها تركيا، وبنفس المقياس مناطق مسد؛ أيضاً هي تحت الاحتلال الأمريكي، وبالتالي لا يستوي القيام بالاحتفال دون التنديد بالاستبداد، ومهما كان، وباحتلالات، ومهما كانت أيضاً.

هناك جماعات سياسية كثيرة في المنافي، ستحفل بالذكرى، ولكن فعلها خارج الأثر! فلا أثر للاحتفال لاحقاً، بأية صورة من الصورة. أصدر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة بياناً بالمناسبة، ولم يتضمن كلمة واحدة عن أخطاء المعارضة في تفشيل الثورة، وقد رمى سبب الفشل على النظام أولاً، وعلى المنظومة العالمية ثانياً؛ ولا كلمة عن أزمة المعارضة أو حتى عن الجهادية والسلفية والإخوان المسلمين.

الوقائع التي تتشكل وفقها سوريا الآن، والمقسمة إلى أربع مناطق، وشدة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وغياب الأفق نحو تسوية سياسية، يقول بأن ما حدث في 2011، لم ينتهِ أثره بعد، ورغم غياب الثورة بشكلها الشعبي، وبتنسيقياتها وقواها السياسية الثورية الأولى عن المشهد، فإن الوقائع تلك تشكلت بإثرٍ منها. إن آثار قوى الأمر الواقع، تتشكل بعكس أهداف الثورة في الانتقال الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية ومبادئ المواطنة والنظام الديمقراطي.

لا معنى لتكرار القول بضرورة نقد ممارسات المعارضة، وحتى الثورة، فالواجب الثوري، أو النقدي، يقول، وبعد إحدى عشر عاماً، أن ذلك يُفترض أنّه تحقق. كل ذلك لم يتحقق، وكافة المراجعات النقدية، وهي كثيرة، لم تتحوّل إلى برنامج عمل! ويمكن إيجاد تلك المراجعات في قراءات المثقفين هنا وهناك، ولكنها ليست ضمن ميثاق أو رؤية أو برنامج لقوى معارضة أو ثورية، وتشكل تحالفاً، ويعمل من أجل الثورة.

إن وجود تلك المراجعات لا يعني الاتفاق معها، ولكن المشكلة الأكبر هي بإهمالها الكامل، ولقد أوضحت قبل قليل مضمون بيان الائتلاف، وإن ممارسات الأخير لا تخرج عن ممارسات قوى الأمر الواقع، وقد تجاهل كافة أشكال النقد، والاحتجاج عليه، وما يزال يرفض النقاش الجاد حول تلك الممارسات وكارثيتها بما يتعلق بالثورة والشعب السوري ومستقبل سوريا، ويرتهن في مواقفه لصالح الدول الداعمة له، وتحديداً تركيا، وهناك التدخل الخليجي الواسع، والذي ما زال خارج النقد أو التحليل الجاد.

سادت فكرة «ثورية» أكدت أن الثورة في مرحلتها الأولى تهدم، ووظيفتها الوحيدة هي ذلك. إن خطأ هذه الفكرة يتوضح من خلال أن الهدم لم يطل النظام، وتحوله إلى تابع لإيران أو روسيا، فالهدم طال كذلك الثورة ذاتها، وهُزمت في مناطق النظام، وفي المناطق الخارجة عن سيطرته، وهزمتها الدول المتدخلة عبر المال والسلاح وفرض سياسات معينة عليها، وهناك الدول العظمى التي جعلت سورية مقبرة للسوريين أولاً وللجهاديين ثالثاً، والأهم أنها عملت من أجل اجتثاث فكرة الثورة من وعي الشعوب، وأن كل ثورة سيكون مصيرها ما حدث في سوريا.

لم تتغير تلك الفكرة كثيراً بعد، ورغم كثرة التحليلات، وهناك قطاعات من المثقفين السوريين لم تحرث في هذا الحقل بعد، أي لم ترتقِ إلى ضرورة الهدم والبناء ووضع التصورات عن الثورة ومشكلاتها وآفاقها! وهناك من انتقل إلى القول إن الثورة ماتت، ويجب دفنها، كي نتحرر منها، وننتقدها، وكأنّه لا يمكن التحرر من الشيء إلا بموته! بالعموم الثورة أسست لما بعدها، وللأوضاع الراهنة أيضاً، ومجمل الصراعات؛ المحلية والإقليمية والدولية على الأرض السورية، لعبت دوراً في ذلك، وهناك اتفاق بين المحللين، أن المسألة السورية أصبحت مسألة إقليمية ودولية بامتياز.

نعم لقد تجاوز الوضع مرحلة الثورة على النظام، وصارت سوريا نظاماً ومعارضة، وقوى الأمر الواقع مسألة خارجية. فقط القوى غير المرتهنة للخارج، من مناطق النظام والمعارضة والسوريين يمكنها العمل من أجل أوضاع أفضل. في العام الثاني عشر ما بعد الثورة، الوضع السوري وفقاً لما ذكرت أعلاه بشكل عام، وبالتالي ما العمل إزاء كل ذلك؟

أولاً، يجب إجراء ورشة حوارية بين المثقفين السوريين، وبعيداً عن قيادات المعارضة، كما جرى في ندوة الدوحة مؤخراً، والخروج بتوصيات دقيقة حول الوضع السوري، نظاماً ومعارضة، والسوريين في المنافي.

ثانياً، يجب إسقاط الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة المكرّس، والمُصادِر لحق السوريين في إنشاء معارضة جديدة، تتشكل من شخصيات وطنية، بعيدة عن تهم الفساد والأفق الضيق، والتبعية للخارج وإيقاف المشاركة بمسارات أستانا أو جنيف قبل تنفيذ شروط محددة بعينها، وأولها الإفراج عن كافة المعتقلين، وتبيان مصير المفقودين، وكذلك يجب فتح ملفات الفساد بشكل جريء، وليس هناك من مسوّغٍ واحد لمنع ذلك، وقد حصل ما حصل للسوريين المعارضين، ولسوريا بعامةٍ.

ثالثاً، التمسك بالقرارات الدولية، كخلفية قانونية لمتابعة التفاوض مع النظام بغية انتقال سوريا نحو نظام جديد، يمثل كافة السوريين، باستثناء من ارتكب الجرائم، أو عليه تهم فساد ثابتة، وهذا يشمل النظام والمعارضة.

رابعاً، إبعاد أية جماعات تنطلق من خارج الإجماع الوطني، أكانت قومية أو دينية أو طائفية أو سواه، وأن تُنَاقَش قضايا القوميات والأقليات القومية باستفاضة، وبدقة، وبعيداً عن التعصب أو العنصرية أو أحقية القومية الأكبر، وهنا يجب إبعاد الإسلام السياسي كلية عن المشهد السياسي، وأيضاً كل طائفية أخرى، وبالطبع يجب مناقشة كافة أشكال الطائفية والتطييف.

هذه واجبات المثقفين، الحوار فيها أساسي بينهم. واقعياً، الأمور تزداد تدهوراً، وفي حال استطالة الحرب في أوكرانيا قد تزداد تعفناً أيضاً، فالدول المتدخلة ستتبنى استراتيجيات جديدة، إسرائيل وإيران وتركيا، وربما أمريكا. ولكن لنفترض أن الحرب انتهت سريعاً، فماذا سيتغير أيضاً، وقد صارت روسيا أكثر شراسة؟ وكيف ستتحاور الأخيرة مع الغرب بخصوص سوريا؟ عامٌ صعبٌ يواجهه السوريون. لا المعارضة معارضة، ولا النظام بنظام، والسوريون خاضعون لقوى الأمر الواقع وتطحنهم الأزمة الاقتصادية بعنفٍ مهول، والوضع الاجتماعي بغاية التدهور؛ وبالتالي أحد المخارج وفق ما ذكرنا. إذاً، لا معنى للاحتفال بالعام الجديد دون الانطلاق من رفض قوى الأمر الواقع ورفض الاحتلالات، ورفض النظام، كونه المسؤول الأول في عام 2011، والآن.

الثورة وفق 2011 انتهت ويجب نقدها بجرأة، حيث انتهت الأوضاع التي أنتجتها، فهل نعي الواقع، كما أصبح عليه، ونضع مهمات تناسبه، وتنقذ السوريين فعلاً، ولنقل هناك ضرورة للمساهمة في ذلك الإنقاذ، ولكن، هل هذا ممكن من أصله؟